

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلافكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

خط الدفاع الأخير..

استقرار الليرة السورية هو خط الدفاع الأخير للاقتصاد السوري، الذي إذا ما انتكه، فإن تداعيات هذا الأمر ستكون خطيرة وبعيدة المدى.

إن هامش متانة الليرة السورية تحدده في نهاية المطاف متانة الاقتصاد السوري نفسه. ومتانة الاقتصاد السوري تحددها فروع الإنتاج المادي، أي يحددها الاقتصاد الحقيقي. وإذا كان البعض يتحدث اليوم عن إعادة النظر في سعر صرف الليرة السورية تجاه العملات الأجنبية الأساسية باتجاه تخفيضه، فإن لذلك معنى واحداً فقط لاغير وهو: تراجع أداء الاقتصاد السوري الذي تبجح هؤلاء البعض أنفسهم بنموه الكبير البارحة وأول البارحة، فأين هو هذا النمو، الذي لم ير نتائجه أصحاب الدخل المحدود في بادئ الأمر، وفي نهاية الأمر تتراجع الليرة السورية معبرة عن تراجع أداء الاقتصاد السوري؟

لن نقيد هنا التبريرات التي ستربط موضوع إعادة النظر بسعر صرف الليرة السورية بالأزمة العالمية، لأن هؤلاء الذين يريدون القيام بهذا الإجراء هم الذين «صرعونا» منذ فترة قصيرة بأن الاقتصاد السوري لن يتأثر بالأزمة العالمية. وها هو اليوم يتأثر بالموجة الثانية من الأزمة تماماً كما توقع الكثيرون.

إن استقرار الليرة السورية هو جزء مكون أساسي من مكونات الأمن الوطني، لأنها انعكاس لاستقرار الوضع الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي هو نتيجة لها ... وبالتالي فإن أي اهتزاز لليرة السورية هو اهتزاز لكل منظومة الأمن الوطني، وبالدرجة الأولى في إحداثياته الاقتصادية والاجتماعية.

فما هي الآثار المتوقعة لتخفيض سعر صرف الليرة السورية؟

١. ارتفاع في الأسعار بشكل يتجاوز إلى حد كبير نسبة التخفيض في سعر الصرف.

٢. هبوط في المستوى المعيشي لأصحاب الدخل المحدود سيتناسب طرداً مع ارتفاع الأسعار.

٣. ارتفاع قيمة مدخلات الإنتاج المستوردة في الاقتصاد السوري، مما سيخفض قدرته التنافسية المنخفضة أصلاً.

٤. لن يستفيد بند الصادرات من تخفيض سعر الصرف لأن الصادرات في الأشهر الأخيرة من العام الأخير قد انخفضت ٥٠ ٪ حسب التصريحات الرسمية.

٥. كل ذلك سيؤدي إلى زيادة الضغط على الليرة السورية باتجاه تخفيضها اللاحق وصولاً إلى تدميرها، وهو الهدف غير المعلن الذي يسعى إليه البعض تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، مع ما يحمله ذلك من خطر ضغط مستمر على الاحتياطي الوطني من العملات الصعبة الذي كان أحد الضمانات الإستراتيجية لاستقلال قرارنا السياسي.

وإذا كانت هذه الآثار المتوقعة لإعادة النظر في سعر صرف الليرة السورية فهل من طريقة للحفاظ على وضعها؟ أم أن كل الطرقات قد سدت في وجه هذا الاحتمال؟

طبعاً هناك حلول جدية للدفاع عن الليرة السورية... ولكن تراكم المشاكل السابقة وعدم حلها بالتدريج في حينه، سيجعل هذه الحلول حلولاً تحمل صفة الجذرية.. وأهمها على سبيل المثال لا الحصر:

– تأمين موارد للاقتصاد السوري وللموازنة عن طريق الاستيلاء المباشر على موارد الفساد الكبير بالذات، وقد كان للحملة الأخيرة التي طالت الفساد في جهاز الجمارك وقع إيجابي بين أوساط أجماعير الشعبية، التي ستؤدي كل إجراء جدي في هذا الاتجاه.

● وضع خطة استثمارية طارئة تأخذ بعين الاعتبار احتمال التطور الأسوأ للأزمة العالمية، وتوجيه مواردها نحو الفروع الإنتاجية الأساسية التي تضمن الأمن الغذائي الوطني بالدرجة الأولى.

● إعادة النظر برفع الدعم عن المحروقات وإعادة توزيعه باتجاه يضمن حسن سير الفروع المرتبطة بالأمن الغذائي مباشرة. على أن يترافق ذلك بعدم استبعاد إمكانية العودة النشطة إلى دعم أهم المواد الغذائية التي يستخدمها المواطن صاحب الدخل المحدود.

● الابتعاد عن أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى توتر اجتماعي، فهناك اليوم ما يكفي من بؤر توتر لها أسباب موضوعية أو خارجية، ويجب ألا يضاف إليها بؤر جديدة من صنع أيدينا، والتعديلات المقترحة على قانون العمل مثال على ذلك.

إن التعامل مع موضوع الليرة السورية كموضوع سياسي من الدرجة الأولى، وإخضاع جميع الاعتبارات الاقتصادية- الفنية له، هو ضرورة للحفاظ قدر الإمكان على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.



أمن «إسرائيل» أولاً.. وأخيراً.. وبالقبلات.. وبالدمار والقصف المستمر على غزة..!

هل يحل «باغرام» محل «غوانتانامو»؟

بعد التهليل لقرار الرئيس باراك أوباما إغلاق معتقل غوانتانامو في غضون سنة، أصيبت منظمات حقوق الإنسان بصدمة قوية جراء قرار وزارة العدل الأمريكية بمواصلة سياسة إدارة جورج بوش برفض حق ٦٠٠ سجين بمعتقل «باغرام» العسكري الأمريكي في أفغانستان اللجوء إلى محاكم الولايات المتحدة للطعن في اعتقالهم.

وتردد أن البعض من سجناء هذا المعتقل الواقع في ضواحي كابول أكدوا أنهم وقعوا ضحية عمليات «التسليم» غير العادية التي مارستها وكالة المخابرات الأمريكية في عهد بوش، لنقل معتقلين لا تجيز القوانين الأمريكية اعتقالهم في الأراضي الأمريكية، إلى دول أخرى تسمح بتعذيبهم أثناء التحقيق معهم.

كما تردد أن عددا كبيرا من سجناء باغرام أفادوا بأنهم وقعوا ضحية سوء المعاملة والتعذيب في هذا المعتقل.

قالت رئيسة نقابة المحامين الأمريكية مارجوري كوهن إن المحكمة الدستورية الأمريكية سبق وأن بتت لمصلحة حق المعتقلين في الاستئناف أمامها ضد قرار اعتقالهم، مذكرة بقضية «بومدين ضد بوش» التي رفعها مواطن من البوسنة والهرسك معتقل في غوانتانامو، ضد الإدارة السابقة، موضحة أن قرار المحكمة لمصلحة حق الاستئناف لم يكن مقتصرأ على سجناء غوانتانامو.

وأضافت أن «إدارة أوباما ترسل معتقلين إلى باغرام بدلاً من غوانتانامو. ومن المفزع أن يحرم مئات الأشخاص المحتجزين في عهدة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، من حق اللجوء إلى المحاكم الأمريكية لطلب البت في تصنيف «عدو مقاتل» المفروض عليهم».

ويتوقع مراقبون أن تثير قضية حق سجناء باغرام في اللجوء إلى المحاكم الأمريكية مزيداً من الجدل في الشهور القادمة، جراء قرار أوباما إرسال آلاف الجنود الإضافيين إلى أفغانستان، وتخصيص ٦٠ مليون دولار لمضاعفة استيعاب معتقل باغرام.

وانتقدت الأمم المتحدة في تقرير لها مؤخراً قرار القيادة العسكرية الأمريكية اشتراط سرية المعلومات التي حصل عليها وفد من الصليب الأحمر رخص له بزيارة المعتقلين في باغرام، ورفضها طلب الأمم المتحدة بالتصريح لها بزيارة سجناء المعتقل.

وأشارت الأمم المتحدة إلى أن «ثمة تقارير تقيد بأن بعض الأفراد قد اعتقلوا في باغرام مدة خمس سنوات...» وأن «بعض المعتقلين السابقين صرحوا بأنهم وقعوا ضحية تعذيب قاس، بل وانتهاكات جنسية. كما أكد معتقلون سابقون أنهم حبسوا في أقفاص تحتوي على ١٥ إلى ٢٠ رجلاً، وأن اثنين من المعتقلين لقوا حتفهم في ظروف مشكوك فيها أثناء فترة سجنهم».

■ **نشرة «أي بي إس»**

تتقدم أسرة تحرير «قاسيون» باسم جميع الشيوعيين السوريين لنساء وطننا الغالي بأطيب الأمنيات وأحر التهاني بمناسبة الثامن من آذار

عيد المرأة العالمي

وكل عام وأنثى بألف خير

في اجتماع المجلس العام لاتحاد نقابات عمال دمشق:

◀ متابعة: علي نمر

يبدو أن الاتحاد العام لنقابات العمال، وعلى الرغم من نجاح معظم المؤتمرات التي عقدها طيلة الشهر الماضي، لن يستطيع الركون إلى الهدوء، والعودة إلى الوتيرة التقليدية لأعماله، بسبب الحدثين الهامين اللذين من المتوقع لهما أن يزلزلا الحركة النقابية السورية، وهما تعديل قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩، وقانون التأمينات الاجتماعية، بعد إصرار طويل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ممثلة بالوزيرة على ذلك التعديل، لينتهي بذلك دور الوزارة في توفير فرص عمل جديدة للوافدين إلى سوق العمل، وابتدئ عهد جديد من السياسات الحكومية تجاه مسألة العمل، سيؤدي بشكل أكيد إلى زيادة أعداد جيش العاطلين عن العمل!!

إن ممارسات الوزيرة وإصرارها على تمرير مشروع تعديل قانون العمل، يؤكد بشكل قاطع أن حديثها أمام المجلس الماضي للاتحاد العام لنقابات العمال كان بمثابة ضحك على اللحي، وبالتالي فهو إهانة كبيرة لنقابات العمال، واستخفاف بها وبنضالها، لأن الوزيرة قالت في ذلك المؤتمر بالحرف الواحد: «إن أي تعديل لقانون العمل أو قانون التأمينات الاجتماعية لا ولم ولن يتم إلا بالتوافق مع النقابات العمالية»!!

أسئلة كثيرة تفرض نفسها هنا: لماذا الإصرار على تعديل القانون حسب الوصفات الليبرالية التي تتقيد بها الوزيرة، وتنفذها بحذافيرها دون أي حساب لنقابات العمال؟! وما معنى كل تلك الصولات والجولات التي يقوم بها خبراء البنك الدولي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟! وأين ذهبت كل الوعود التي أطلقتها الوزيرة بعدم المساس بأي مكتسب من المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة السورية بنضالها وتضحياتها؟!!

لقد طغى موضوع تعديل القانونين على نصف وقت الاجتماع الذي عقده مجلس اتحاد نقابات دمشق في ١/٩/٢٠٠٩، وسط أجواء من القلق والتوتر الشديدين، حيث حملت معظم المداخلات أسئلة العمال الحائرة حول مصيرهم ومصير مكتسباتهم إذا صدقت الإشاعات المتداولة عن التعديل، وجاءت معظم الطروحات التي قيلت في المؤتمر عالية النبرة، فمن الواضح أن التهديدات التي تواجه الطبقة العاملة تفرض على النقابات العمالية من الآن فصاعداً تحضير نفسها جيداً لمهام المرحلة القادمة، وأولى خطوات هذا التحضير هو تغيير أسلوبها المرن بعض الشيء في الدفاع عن حقوق العمال، والذي عده بعض المسؤولين الحكوميين دليلاً على عجز النقابات وضعفها.

قد تكون المرحلة القادمة مرحلة انتقالية يحدد على أساسها اتجاه تطور الأمور مستقبلاً، فالانتجاه العام للأحداث يسير نحو وضع أكثر سوءاً بكثير مما توقعه البعض، وعلى النقابات أن تعد العدة لمواجهة القادمة.

● جمال القادري (رئيس اتحاد عمال دمشق):

النقابات أمام تعديل قانوني العمل والتأمينات!!



إن تعميم تثبيت العمال المؤقتين الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء فهمته بعض الإدارات بأنه يعني عودة العامل إلى العمل بأجر ساعة تعيينه، وهذا يعتبر ظلماً كبيراً للطبقة

العاملة، وإن جزءاً كبيراً من الإدارات لم تستجب للتعميم، وحصل تخبط نتيجة للصيغة الضبابية التي قدم فيها، فلم يستفد منه عدد كبير من العمال، لذلك فليس بإمكاننا القول بأنه تعميم سلبي ١٠٠٪، بعد نضالنا الطويل من أجل إنجازه، لأن مجرد تثبيت عامل يعد أمراً إيجابياً بحد ذاته، وعلى كل حال فنحن ما زلنا نطالب بالمزيد من خلال المجلس والاتحاد العام، حيث تم إرسال مذكرة لتعديل التعميم وجعله أكثر وضوحاً، وأن يكون تعاطي الإدارات معه إلزامياً.

أما بالنسبة لموضوع تعديل قانون العمل، فالقانون ومنذ سنتين يتفاوت بين المد والجزر، ما بين وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات العمال، واتحاد غرف الصناعة والتجارة، باعتبار الأطراف الثلاثة داخلية بعملية الإنتاج، فهناك قضايا خلافية وشائكة بين الأطراف الثلاثة، لكن بفضل الجلسات الحوارية في مقر وزارة العمل، تم تذليل الجزء الكبير من نقاط الاختلاف، مع وجود جزء إيجابي في بنود قانون العمل، وهو جزء حضاري ويلبي تطلعات الحركة النقابية، ويسد ثغرات كثيرة كنا نعانى منها في القانون السابق وأحكامه، لكن هناك قضايا مهمة توقف عليها الاتحاد مطولاً ومازال، وهي إلغاء القانون /٤٩/، وموضوع مكاتب استخدام العمالة، ومبدأ العقد شريعة المتعاقدين الذي ورد كأساس للقانون. وبالتالي فإن بعض الخلافات وصلت إلى حد استحالة الحوار، فتم رفع المشروع إلى القيادة السياسية،

● أثار نبيل بركات، رئيس نقابة

عمال الصناعات الخفيفة، موضوع

الوجبة الغذائية التي حصل

عليها عمال شركة الأحذية

بموجب قرار قضائي، وأشار إلى

أن الموضوع قد صار برسم المدير

العام الجديد للشركة، ثم

تساءل عن «المخفي الأعظم» في

تعديل قانوني العمل والتأمينات

الاجتماعية فيما يخص عمال

القطاع الخاص... وهكذا يكون

بركات قد أصاب بالصميم من

يحاولون انتهاك حقوق العمال في

القطاعين الخاص والعام على حد

سواء.

أن المشروع سيطبق على كل عامل جديد منتسب، ولكن هذا القول فيه استباق للأحداث، لأنه لم يتم الحديث عنه بشكل رسمي.

وفي موضوع القرار الحكومي حول حساب الاهتلاكات على الأصول الدفترية، كشف القادري أن الحكومة تطرح هذا الموضوع منذ سنوات طويلة، وأنه لا يجوز اقتطاع أقساط الاهتلاك على آلة أصبح عمرها خمسين سنة وأكثر، فالآلة إذا قُدر سعرها علمياً بمليون ليرة، واستهلكت على مدى خمس سنوات، وأخذ كل سنة من أرباحها، كأن نسحب ٢٠٠ ألف ل.س لتجديد رأس المال، فإنه بعد خمس سنوات سيكون لدينا مليون ليرة لشراء آلة جديدة وبديلة، وهناك أكثر من طريقة لاقتطاع أقساط الاهتلاك.... أي بصراحة الآلة كانت تتحول إلى مجرد بقايا نفايات، ونحن ما نزال نأخذ منها الاقتطاعات، فنحن منذ عشرين سنة وضمن مؤتمراتنا نطالب بتجديد مدة لانتهاء تلك الاقتطاعات، ولكننا مع الأسف بقينا نحلب هذه الشركات حتى أنضباها تماماً، ولم نبق فيها شيئاً، لأن فوائضها كلها تذهب لوزارة المالية، لذلك كانت النتيجة أننا استيقظنا على شركات مهتلكة الآلات، ونطالبها بالوقت نفسه بالريح والمنافسة، أي نطالبها بمعادلة مستحيلة الحل، لذلك كنا نطالب دائماً بأن تكون وزارة الصناعة وحدة متكاملة، لا تُسشّتى منها أية مؤسسة، كما تم استثناء مؤسسة الأقطان والتبغ، ضمن حزم القرارات القضائية بأن تبقى وحدة مالية واحدة.

● صالح منصور (نقابة عمال الغزل والنسيج):

إجراءات حكومية للإنفاذ.... بعد فوات الأوان!!



إن الإجراءات المتخذة من الحكومة لدعم القطاع العام الصناعي تأتي متأخرة، ولو أن هذه الإجراءات كانت تتخذ عند بداية المشاكل التي يتعرض لها القطاع الصناعي لكان وضعه سيختلف كثيراً عن الآن. فنحن في قطاع الغزل والنسيج نعانى منذ فترة طويلة من عدة مشاكل، أهمها النقص الحاد في السيولة المالية، نتيجة تراكم المخازين، وقلة التسويق، ولم يتخذ أي إجراء لحل هذه المشاكل، ولهذا أصبحت شركاتنا غير قادرة حتى على تأمين المواد الأولية والرواتب والأجور، كما أن قطاع الغزل بدأ يعاني من آثار الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت صادرات الغزل إلى نحو ٤٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

● ناصر مفعلاي (نقابة عمال العتالة والخدمات):

من فصول المعاناة المستمرة!!



حول المرسوم الرئاسي رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٨، القاضي بزيادة العاملين في الدولة بنسبة ٢٥٪، فلدى عمال نقابة العتالة والخدمات عقود مقاوله

بالتراضي وفق القانون /٥١/ لعام ٢٠٠٤ مادة ٦٣/ مع مراعاة الفقرة /٤٩/ و٥٢/، ويتحمل المتعهد نسبة ١٥٪ من الزيادة، وباقى الزيادة تتحملها الجهة العامة، أي أن نسبة الـ ١٠٪ المتبقية بالنسبة لوزارة الاقتصاد، قد تم تعميمها بتوضيحات من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، علماً بأن رئيس مجلس الوزراء قد أكد على الزيادة بالفقرة المذكورة بالتعميم /٤٦/ رقم /٧٢٢٩/ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٣

أما بالنسبة لوزارة الزراعة، فلم نحصل منها على أي من مستحقاتنا، علماً بأننا قمنا بتسوير عدة كتب إلى جميع المؤسسات.

● حسام إبراهيم (نقابة عمال الكهرباء):

قانونا العمل والتأمينات... على الطريقة النيوليبرالية!!



الموضوع القديم الجديد الذي نريد إثارتته هنا هو تثبيت العمال المؤقتين، فبعد أن صدر تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء حول التثبيت، أصبحنا في جدال حول من يشملهم التعميم ومن لا يشملهم، ونسبنا المشكلة الأساسية وهي التثبيت، لأنه في قطاعات الكهرباء لم يشمل التعميم أي عامل، وبقيت المشكلة قائمة، نظراً لما يعنيه التثبيت للعامل من أمان واستقرار.

القضية الثانية وهو ما تتناوله وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية حول قانون العمل وقانون التأمينات الجديد، إن قانون العمل سوف يصدر وفق توجهات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقانون التأمينات سوف يصدر وفق توجهات البنك الدولي، مما يثير قلقاً كبيراً بين العمال حول نسبة الراتب التقاعدي، بين نسبة الـ ٧٥٪ الحالية ونسبة الـ ٦٠٪ المقترحة، وما نأمل أن نكون بصورة ما يطرح حول تعديل القانونين، وأن يقوم ممثلو العمال في اللجان المعنية بالتعديل، بشرح الخطوات المتخذة والتصورات المقترحة، وأن لا نكتفي بأخذ المعلومات من وسائل الإعلام.

● أيهم جرادة (نقابة عمال الصناعات المعدنية):

ماذا عن آليات تنفيذ القرارات؟!!



الإجراءات الحكومية الأخيرة الخاصة بدعم وإنقاذ القطاع العام الصناعي، هي إجراءات إيجابية وجيدة، وجاءت ملبية لتطلعاتنا، وجزء من الحلول والاقتراحات التي كنا نتقدم بها، ونطرحها في مؤتمراتنا، لكن الأهم هو آليات تنفيذ هذه الإجراءات، وليس أن نقرع من مضمونها.

إن إعطاء المرونة للمؤسسة بالتصرف بالفوائض جاء متأخراً، والأهم هنا أن توجد إدارات ذات كفاءة وخبرة مهنية في استثمار هذه الأموال،

مخاوف تتعاظم... ومداخلات تزداد جرأة

وخصوصاً في ظل انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، والظروف الصعبة للأسواق المالية.

● **حسين فهد حمدان (نقابة عمال السكك الحديدية):**
أحذية العمال تنتظر قراراتكم!!



من أهم المشاكل التي تواجهنا مشكلة الأحذية العائدة لعمال المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية، فمُنذ ثلاث سنوات لم يتم تسليمهم أي حذاء، بحجة عدم ورود الرد من رئاسة

مجلس الوزراء، حيث أن الشركة العامة للأحذية التي تستجر منها المؤسسة حاجتها، حسب تعاميم رئاسة مجلس الوزراء، يبلغ سعر الحذاء فيها /١٢٠٠ ل.س/، بينما قدمت المؤسسة الاستهلاكية عرضاً بتأمين الحذاء وبالمواصفات نفسها بسعر /٦٠٠ ل.س/، وهكذا يوفر علينا عرض المؤسسة الاستهلاكية حوالي /١٤/ مليون ل.س، ورغم ذلك لم تأت موافقة الحكومة منذ عام ٢٠٠٧.

وما زال العمال ينتظرون للعام الرابع الوجبة الغذائية التي كانت توزع على مستحقيها من العمال، عندما كان سعر الوجبة /١٥/ ل.س/، ثم حجبت عن العمال عندما أصبح سعر الوجبة /٣٠/ ل.س/، بحجة عدم وجود تعليمات بهذا الخصوص.

كما يحق لنا أن نتساءل: أين وصل مشروع قانون التقاعد المبكر، ومشروع توزيع المساكن العمالية. وما هي إمكانية بناء شاليهات لنقابة عمال السكك الحديدية بدمشق من أموال الاتحاد، حيث لا تتوفر لدى نقابتنا السيولة اللازمة لبنائها.

● **محمود رحوم (نقابة عمال الصناعات الغذائية):**

لماذا تخلت الدولة عن دعم الزراعة؟!!



نريد أن نتكلم عن الزراعة، لأن أغلب معامل الصناعات الغذائية تعتمد على المواد الأولية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وقد لاحظنا تزايد الحاجة للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، وخاصة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والذرة، وغيرها من المنتجات المطلوبة للصناعات الغذائية، بشقيها النباتي والحيواني من كونسروة وألبان.

لذلك فالملبوع من الحكومة إعطاء الأولوية للزراعة، ودعمها، وتوفير مستلزماتها، وإعطاء المزارعين أسعاراً تشجيعية، فعندما طبقت الدولة سياسة دعم الزراعة سابقاً كانت النتائج إيجابية، وانتقلنا من الندرة إلى الوفرة والتصدير، الآن انعكست الآية وفقدنا اكتفائنا الذاتي، لأن حاجتنا من الحبوب

تبلغ مليونين ونصف طن، في حين لم يتم تسويق إلا ٩٥٠ ألف طن من الحبوب، وخاصة الأقماع.

لقد امتلكتنا قراراتنا السياسي لأن من يملك الرغيف يملك القرار، وعندما تخلت الدولة عن دعم الزراعة تراجعنا في إنتاج الحبوب، وانتقلنا من التصدير إلى الاستيراد عن طريق المؤسسة. والسؤال: لماذا تخلت الدولة عن دعم الزراعة؟ لقد دعمت الدولة الصناعة والسياحة ولم نصبح بلداً صناعياً، وبقيت الصيغة الغالبة على وطننا هي صيغة البلد الزراعي، لذلك فالمطلوب دعم الزراعة وتطويرها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومواجهة مسألة الأمن الغذائي في ظل التحديات الراهنة لأزمة الغذاء.

الموضوع الثاني الذي نود إثارته، هو تسرب أخبار عن مؤسسة التأمينات إلى العمال عن تخفيض نسبة التقاعد من ٧٥٪ إلى ٦٢٪، فما هي صحة هذه الأخبار؟ وهل سيتم تعديل تعويض التقاعد بالنسبة لصندوق التكافل؟

● **حسام منصور (نقابة عمال المصارف):**
لماذا لا تكون المصارف

في خدمة القطاع العام الصناعي؟!!



نطالب الحكومة باعتبار المصرف الزراعي مصرفاً خدمياً بدلاً من أن يكون مؤسسة مصرفية قائمة على الربح والخسارة/

مما يؤدي إلى حرمان العاملين فيه من الحوافز والمكافآت، كما نطالب بدعمه بالأموال اللازمة.

ونؤكد على ضرورة دعم المؤسسات الصناعية المتعثرة بقروض مصرفية لتحديث وتطوير خطوط الإنتاج، وكذلك نطالب بإيجاد صيغة مناسبة لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية المجمدة، مما يحقق مكاسب حقيقية للعمال.

● **أسعد حمدان (نقابة عمال الثقافة والإعلام):**

عن التثبيت مرة أخرى!!



بالنسبة لعمال دار البعث، بعد أن تحولت تنظيمياً من القيادة القومية إلى القيادة القطرية، فإن التثبيت من أهم مطالبهم، وأستطيع القول أن أمر التثبيت أصبح سهلاً ويجب المطالبة

به ثانية. كما أن هناك شكاوى كثيرة لعمال المطبعة الرسمية، نتيجة لمطالبهم المتكررة التي لا يحرك أحد ساكناً لتنفيذها، والمشاكل التي تحصل بينهم وبين الإدارات. وفي الفترة الأخيرة تم إقناع المدير بتجاوز السلبات التي حصلت، والمطالبة بمشاركة التنظيم النقابي في اللجان، بالإضافة لتطبيق

قانون العمل فيما يخص العمل الإضافي والحوافز والتأمينات.

● **غسان السوطري (نقابة عمال الصناعات الكيماوية):**

هل كانوا يضحكون علينا

في موضوع الإصلاح؟!!



لقد تحدث رئيس الاتحاد حول علاقة السياسة بالاقتصاد، وارتباطهما ببعضهما البعض، وعندما نتابع سياسة بلادنا لآخر جبة نشعر بالفخر والاعتزاز،

لكن عندما تنتقل إلى الوضع الداخلي فإننا نصبح كالذي يكون في القمة وينزل فجأة ليصبح في القاع، وبمجرد نظرنا إلى الأداء الحكومي فيما يخص الوضع الاقتصادي.

من المعروف أن من يحرك النمو الاقتصادي دائماً في أي بلد من البلدان هو القطاع الزراعي والصناعي، ومع احترامنا لكل فطاحل الاقتصاد في البلد، فالسياحة لن تحمل ولن تجلب نمواً اقتصادياً للبلاد، بل أنها في العملية الاقتصادية ستزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً. كذلك المصارف أصبحت تعطي قروضها بشكل أساسي لأرباب العمل، ومعظمهم من أصحاب المليارات، على حسابنا نحن عمال الوطن.

نحن نخشى من بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة بشأن القطاع العام، إرضاء لنا، بعد القرارات التي اتخذتها بشأن القطاع الخاص، فنحن نخاف أن تكون هذه القرارات، مثل قرارات تثبيت العاملين، مجرد قرارات شكلية، تبقى حبراً على ورق.

نحن نرى أنفسنا كعمال بلا رواتب، ومؤسساتنا وشركاتنا متعثرة، إذاً هناك تخطيط في الأداء الحكومي، والا ما معنى أن يوافق على إقامة معمل لتصنيع الزجاج برأسمال /١٦٠/ مليون دولار، في الوقت الذي يتم التحضير لربط معمل زجاج دمشق، وهذا يؤكد التخطيط في اللجنة الاقتصادية نفسها، فبدل أن تعمل لفتح طرق تسويق الزجاج الوطني، تفتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي، لينافس الصناعة الوطنية!! أما فيما يخص أسعار المشتقات النفطية، التي لم يتم اتخاذ أي إجراء من الحكومة لتخفيضها، رغم أنها انخفضت عالمياً، فالمزارعون لم يعد باستطاعتهم زرع الكميات المطلوبة منهم بسبب ارتفاع أسعار الوقود، والإنتاج الزراعي تراجع، والصناعات أصبحت معظمها قاصرة، لعدم استطاعتها تغطية النفقات.

فوزير المالية قال حرفياً: «إن الجهود الحكومية في السابق لم تكن منهجية تماماً لإصلاح القطاع العام» وكأنهم كانوا يضحكون علينا في موضوع الإصلاح، والآن يقولون لنا: سنصلح القطاع العام، وليس مستبعداً أن تدوم هذه العملية أيضاً عشر سنوات كسابقتها!! أما النغمة التي تردها وزارة الصناعة على أسماعنا دائماً فهي وجود عمالة فائضة وعمالة زائدة، مع العلم إننا ومنذ خمس سنوات نسرح ونفصل العمال، ولم نعين عمالة جديدة في الشركات!!

● **علي مرعي (رئيس نقابة عمال النفط):**
أحكام قضائية لا تُنفذ...

واعتداءات مستمرة!!



نحمد الله أن قطاع النفط ليس من القطاعات المتعثرة أو الخاسرة، ولكن مع ذلك لدينا بعض الانتقادات على شركاتنا، خاصة بعد أن تم تشكيل لجنة من النقابة لمتابعة

كل الانتقادات والثغرات التي أثرت في المؤتمر الأخير مع الوزارة والمدراء العاملين المغنيين بكل المطالبات العمالية، وبمشاركة من التنظيم النقابي، ومن المواضيع التي لا يمكن السكوت عنها: تأخير صهاريج الغاز التي شكلت مفاجأة لنا، بعد كشف أبرام عقد مع إحدى الشركات التركية بمبلغ بقدر /٩٢.١٧٣.٧٢٦/ مليون ل.س لاستئجار هذه الصهاريج، لقاء نقل الغاز السائل بين مراكز الشحن ووحدات التعبئة بالقطر، مع العلم أن الكمية المطلوبة للنقل هي ١١٪ فقط، وكنا قد طالبنا الشركة العامة، وضمن خطتها لعام ٢٠٠٩ بشراء /٤٥/ صهريجاً، ولم يتم رصد أي اعتماد لتأمين هذه الصهاريج من الجهات المعنية، حتى تكون الأيدي العاملة من العمالة السورية وليس الأجنبية، نذكر أن قيمة الصهريج الواحد تقدر بحوالي ٦/، ٧ ملايين ل.س، أي يجب السعي لدى تلك الجهات لتخصيص الاعتمادات اللازمة حتى يتم تقادي كل هذه الخسائر سنوياً.

أما الموضوع الآخر الذي لم تتم معالجته منذ أكثر من تسع سنوات فيخص عمال شركة «شل»، إن على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وضع حد لهذه المشكلة، واتخاذ القرار المناسب لمصلحة عاملنا. وهم /٣٦/ عاملاً، وصرف كامل مستحقاتهم التأمينية المطلوبة من الشركة المتعاقدة، أي شركة «شل»، وليس مؤسسة التأمينات الاجتماعية، مع العلم أن الحكم القضائي قد صدر لمصلحة العمال، ولكنه لم ينفذ عملياً!!

أما النقطة الثالثة فهي مسلسل التعدي على خطوط النفط، والمفارقة أننا كلما طالبنا بمعالجته تزداد التعديات!! فمنذ نهاية عام ٢٠٠٨ وحتى الآن سجلنا ٢٨ اعتداءً على أنابيب النفط، وأن ما يثير الدهشة والاستغراب هو عدم رد الجهات المعنية على مطالبنا، وعلى ما نشره من قضايا، رغم إثارة الموضوع إعلامياً!!

● **رياض سنطير (نقابة عمال الغزل والنسيج):**

الركود في السوق السورية أصبح لا يطاق!!



يجب أن نسمي الأشياء بأسمائها، فالنهج الليبرالي الذي تنتهجه الحكومة هو السبب في حدوث كل هذه التأثيرات الاقتصادية السلبية، حتى قبل

لدينا من المبررات المنطقية والموضوعية والصريحة ما يدعم توجهنا وملاحظاتنا على تعديل قانون العمل

الأزمة الاقتصادية المالية العالمية، فجميع الدول الصناعية تصدر أزمتهما عن طريق تصدير المنتجات الصناعية، التي نستوردها نحن!!

إن التصريح الأخير للنائب الاقتصادي عبد الله الدردري يثير الدهشة والاستغراب وفيه الكثير من المغالطات والأرقام غير الموثقة، فأية خطة هذه التي بمجرد أن يتم تنفيذها حكومياً تعطي النتائج الأكثر سلبية، وتخرّب الاقتصاد، فعندما عملوا على معالجة أسعار المحروقات أحدثوا مشكلة في البلاد، فكل الأرقام المتعلقة بالإرشاد الإنفاقي، ودعم القطاع الخاص الصناعي، وإعطاء بعض المزايا، لا تساوي شيئاً أمام ازدياد أسعار حوامل الطاقة، فالركود الذي ضرب السوق السورية أصبح لا يطاق، ولم يعد هناك قدرة شرائية عند المواطنين، بسبب النقص في السيولة، مما يوجب بالضرورة الرجوع عن النهج الاقتصادي الليبرالي الذي انتهجته الحكومة والفرق الاقتصادي، حتى تبقى قلعة في الصمود الوطني.

● **شفيق طبرة (نقابة عمال المصارف):**
نطالب بهامش أكبر

من الحرية للحركة النقابية.



نطالب بأن يكون التقرير المقدم بحجم اتحاد نقابات عمال سورية، لأن الاقتضاب ليس شرطاً ضرورياً لنجاح التقرير أو العمل النقابي، إن الصحافة العمالية العالمية تعتمد أحياناً

وتأخذ من التقرير النقابي السوري، وخاصة الصحافة الإيطالية التي تأخذ بوجهة نظر الحركة النقابية السورية، وخصوصاً اتحاد دمشق، وهذا يؤكد ضرورة وجود هامش من الحرية للحركة النقابية، حتى تلعب الدور المناط بها، وإعطاء الثقافة حيزاً أكبر، حتى يتم وضع رؤية محددة واحدة للحركة، أي أن يتم تحديد موقف النقابة بشكل واضح من القضايا المطروحة، فنحن مثلاً علينا تحديد كل النقاط التي هي مرفوضة قلباً وقالباً في قانون العمل الجديد، وكذلك قانون التأمينات، أي تحديد موقف موحد من جميع القضايا الاقتصادية المرتبطة بالعمال، فقانون الشركات يجب أن يناقش معنا أولاً. ■■



غابت عن المؤتمر بعض الوجوه البارزة من القيادات النقابية، مما أعطى المجال للبعض بشن هجوم على عدد من المؤسسات المرتبطة بنقاباتهم، حيث اعتبروا أنها لا تساهم إسهاماً فعلياً في نمو الاقتصاد الوطني.... وهكذا لم يتسن للمتعبين الدفاع عن تلك المؤسسات، في الوقت الذي تعتبر فيه الحكومة أن كل القطاعات والمؤسسات هي «روافع مهمة للتنمية»!!

غايات سياحية لبلدية ركن الدين

◀ «مواطن زائر»

بينما تجود السماء بخيراتها العظيمة، نجد المسؤولين من أهل الأرض يبخلون بالقيام بواجباتهم، وكأنهم في تضاد مع الطبيعة والبشر على السواء..

هذا البخل طغى على بلدية ركن الدين في غياب معالجتها السريعة، وتلكؤها في الاستجابة لاستغاثات سكان حارة (جاد الله) والمعروفة ب(طلعة حمام المقدم) وتحديداً في الشركسية جانب جامع الجديد .. وهم يوشكون على الموت غرقاً بعد أن طافت المياه في منازلهم، وأفسدت متاعهم وأثاثهم البسيط..

سكان هذا الحي، وبعد مراجعات كثيرة ومتلاحقة للبلدية، لم يجدوا أدناً صاغية أو قلباً متعاطفاً، وبعد أن سدت الأبواب جميعها في وجوههم طلبوا عون صحيفتنا لتغيثهم وتنجدهم. حين عاينا المكان، وبعد أن دخلنا منازل كثيرة، كدنا لا نصدق أعيننا لولا تأكدنا أن ما شاهدناه حقيقة وليس حلماً أو خيالاً .. فلقد تحولت غرف ومنازل هذه الحارة إلى مسابح اختلطت فيها مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي الآسنة ..دون أن تقوم بلدية ركن الدين بما يلزم لتخليصهم من هذا البلاء..

ويبدو أن البلدية بتغافلها عن الشكاوى المتلاحقة التي رفعها سكان هذا الحي وعدم مبالاتها بالموضوع تسعى لهدف سياحي عظيم، وهو أن تستكمل هذه الحارة الشعبية القديمة جميع مقومات المعالم السياحية بغية استقدام أكبر عدد ممكن من السياح لرصد الاقتصاد الوطني المترنح على أيدي الليبراليين الجدد ..فالتصديات التي حصلت للكثير من جدران البيوت وهبوط بعضها لتترك فجوات كبيرة ما بينها وبين والسقوف التي تتربع عليها، سيظهران هذا الحي أطلالاً، وسيحسبه السياح من العصر اليوناني..فيشير إعجابهم أكثر ..

سألنا سكان الحارة ماذا كان رد بلديتهم تجاه ما أصابهم، فأطرق معظمهم ولم يحر جواباً .. محمد القصاص وهو أحد السكان قال: البلدية، أذن من طين وأذن من عجين، ولا حياة لمن تنادي..اشتكيننا حتى لمختار الحارة لكن دون جدوى.. فقط أرسلوا من عزّل المجرور لكن سرعان ما عادت حليلة إلى عاداتها القديمة ..

وعن سبب ما جرى قال قصاص: إن قطر المجارير التي تخدم الحي ضيق جداً، ولا يستطيع تلبية غزارة الصرف، إضافة إلى عدم وجود ميلان كاف، لذلك ترجع مياه شبكة الصرف الصحي إلى منازلنا، والأسوأ من ذلك أن البلدية تمنعنا من القيام بترميم ما تخرّب في منازلنا!! وتابع: لاحظ هذا الأثاث الخشبي كيف انعدم!! أين نذهب بأنفسنا وأولادنا؟ ألاّتنا سكان حارة شعبية وفقراء يفعلون بنا ذلك؟؟؟.

إن قاسيون تضم صوتها إلى صوت سكان هذا الحي، وتضع مشكلتهم برسم وزارة الإدارة المحلية والبيئية ورئيس بلدية ركن الدين ليتحمل الجميع مسؤوليتهم تجاه الناس.. وتطالب بالحل السريع والفوري لمعاناة السكان قبل أن تقع الكارثة الكبرى، فغندها لا يفيد الندم ولا التهرب من المسؤولية..

على طاولة محافظ دير الزور الجديد..



الكثيرة والتي فاضت عن حاجة المدينة، بأن تعمل سرفيساً للتسهيل على المواطنين الازدحام والانتظار واستغلال أصحاب السرافيس ومقاعدهم الإضافية. والشئ بالشئ يذكر، إذ لا تزال مدينة دير الزور محرومة من باصات النقل الداخلي، فلا القديمة موجودة ولا الحديثة رغم المطالبة والوعود المتبخرة..

كل هذه المطالب نضعها على طاولة محافظ ديرالزور ومجلس المدينة ومجلس المحافظة ومجلس مدينة القورية ومؤسسة المياه.. بانتظار أن نرى على أرض الواقع حلولاً للشكاوى والتعديات، ولدينا كل الأمل في استجابة هؤلاء للمطالب لتحقيق ولو جزء بسيط من كرامة الوطن والمواطن.

■ **دير الزور - زهير مشعان**



شيخي الخلود، ولأهله ورفاقه وأصدقائه الصبر والسؤلان. ■■

قرى الغاب النموذجية.. خرائب نموذجية!



ولكنها لا تستملك لتملك المواطنين.

مع ذلك لا بد من حل مشكلة الخدمات من كهرياء ومياه و هاتف وصرف صحي لمن سكنوا هذهالقرى النموذجية، والنموذج هنا قرية شطحة النموذجية، إذ كيف للبلدية أن تمنح تراخيص البناء وتتقاضى من طالب الترخيص مبلغا يتراوح بين ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ ل س حسب مساحة البناء لقاء حصوله على الترخيص، وبعد ذلك تتصلص من مسؤوليتها بتقديم الخدمات المناطق بها، وأنها لم تقم باستلام المشروع بشكل نهائي بعد؟؟ والسؤال الذي نقله لنا المواطنون الذين التقيناهم هو إذا لم تكن هذه مسؤولية البلدية فمسؤولية من إذا؟ ومطالب المواطنين وشكاواهم المتتالية وصلت إلى كل مطرح يمكنها أن تصل إليه، ولكن لا أحد من المعنيين بالأمر قام بشئ يذكر فيما يخص هذه المطالب، فقد تكررت المطالب لتتساوى مع الصدود، ولكن دون أية خطوة للأمام.. مع وصول عدد طلبات الاشتراك بالكهرباء إلى ١٥٠ طلباً، وفي كل مرة يراجع فيها المواطنون للحصول على حقهم باستئجار الكهرباء، يأتيهم الجواب:«عليكم الانتظار حتى وصول حوالة قيمة البنى التحتية من الجهة المنفذة للقرية النموذجية».. ويرى المواطنون

على طاولة محافظ دير الزور الجديد..

وصلت إلى قاسيون شكاوى متعددة من أهالي دير الزور عن مخالفات وإهمال وتعد على القانون والبيئة، على الأحياء وحتى على الأموات ومنها الشكاوى التالية:

مراقبة المكان وإبلاغنا عن أرقام السيارات، دون أن يكلف نفسه ويتحمل مسؤوليته . وفي اليوم التالي تمت تسوية الأرض واختفى كل شيء؟؟ وإذا كان التعدي على النهر والأحياء يحدث، فإن الأموات لم يسلموا من ذلك، فمداخل المقابر أصبحت مقالب للنفايات والردميات وبقايا الهدم والخراب نتيجة الإهمال وعدم المتابعة، وهذا ينسحب أيضاً على الإهمال المتعمد للأحراش المحيطة بالمدينة من الجهة الجنوبية مع الحزام الأخضر، وخاصة أن موسم العجاج هذا العام كان حافلاً صيفاً وشتاءً، وبين كل عجة وعجة... عجتان، ومؤخراً تعرضت محافظة دير الزور لعاصفة شديدة صبغتها باللون الأصفر؟

وفي الريف: لا يختلف الأمر من حيث التعدي وتجاوز القانون والأخلاق، وعلى سبيل المثال أيضاً: تم التعدي على حويجة التبنّي (٤٠كم غرب دير الزور) وقطع الأشجار فيها، وهي جريمة بيئية، علماً أن الحويجة خاضعة للضابطة الحراجية؟؟

وكما قال أحد العاملين في دائرة الحراج في مديرية الزراعة: حدث ولا حرج عن أمثال هذه المخالفات والتجاوزات فهي لا تحصى؟ كذلك تم التعدي على المقبرة في قرية المسرب التي تبعد حوالي ٢٠كم غرب مدينة دير الزور، وأصبح الخوف أن تتبش المقابر كما تتبش الآثار وتباع عظام الأموات لممارسي السحر والشعوذة أو لمروجي الآثار الحقيقية والمزيفة، وما أكثرهم هذه الأيام..

وبالانتقال إلى شرق دير الزور، وتحديداً إلى

الغاية من إحداث القرى النموذجية في منطقة الغاب هو الحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة، وحل مشكلة السكن بإنشاء تجمعات سكنية منتظمة سهلة التخديم، مع ما لذلك من أهمية في توفير الخدمات وسهولة الوصول إليها، وهذا ما بدئ العمل به منذ أكثر من ربع قرن، إذ جرى تخطيطالقرى النموذجية، وتم شق الطرقات وتعبيدها خارج الأراضي الزراعية في طرقي سهل الغاب الشرقي والغربي، وعملت الجهات المنفذة على تجهيز البنية التحتية حتى مراحلها الأخيرة من تمديد أنابيب مياه الشرب وشبكة الكهرباء وأعمدة الإنارة في الشوارع الرئيسية، إلا أن سوء التنفيذ حال دون استلام البلديات لهذه القرى النموذجية، وهكذا مضت كل هذه السنوات بين أخذ ورد بين الجهة المنفذة والبلديات، إلى أن تخربت الأعمال المنفذة من شبكات المياه والكهرباء .

هذه القرى التي وزع عدد من مقاسمها مجاناً على المواطنين، بقي جزء آخر منها لم يتم توزيعه حتى الآن، ولعله من المفيد العمل بالمقترح المقدم لوزارة الإدارة المحلية والبيئة بإنشاء أبنية سكنية ضمن القرى النموذجية في منطقة الغاب وفق نظام سكني برجي بهدف منع الزحف العمراني على الأراضي الزراعية؛ وبذلك يحصل أكبر عدد من المواطنين على مسكن، إلا أنه يخشى أن يصاب هذا المقترح بعدوى الإهمال كأمثاله من المقترحات الصائبة في بلد أصبحت مثل هذه المقترحات آخر هموم التشريعات والقوانين.

ويأمل سكان القرى السهلية أن يوءّع عليهم ما تبقى من مقاسم القرى النموذجية، نظراً لقلة المساحات المنظمة المخصصة للبناء في قراهم، وحتى لو توفرت أراضي البناء فهناك من العوقات ما يكفي لعدم حصول المواطنين على تراخيص البناء، وبخاصة بعد صدور المرسوم رقم ٥٩ لعام ٢٠٠٨، والبلديات تمنع البناء قبل الاستملاك،

في المدينة: يبدو أن القانون مطاط يمكن مده على قياس هذا المسؤول أو ذاك أو على هذا المتنفذ أو ذاك، ولا يطبق إلا على المواطن المعتر فيحاسب ويعاقب ؟.. وعلى سبيل المثال، أقدم مستثمر نادي الأطباء والمهندسين على التعدي على حرمة نهر الفرات بأن ردم ما لا يقل عن عشرة أمتار عرضاً وأكثر من خمسين متراً طولاً من النهر ليتسع وليحقق مزيداً من الأرباح، وحرمة النهر من الناحية البيئية على الأقل، لا يجوز التعدي عليها، فكيف من زاوية القانون؟

كما أقدم أحد الأغنياء على مد مزرعته لتربية الخيول على حساب النهر، وكاد يصل إلى جزيرة وسط النهر قرب قرية الحسينية، ويبدو أن هذا هو مخططه أساساً، وينفذه على مراحل لتكون الأمور طبيعية!! علماً أن المزرعة لا تبعد عن المدينة سوى عشرة كيلومترات، وهي من ضواحيها وضمن مخططها التنظيمي.. وفي المنطقة نفسها قام أحد أصحاب المناهل بالتوسع على حساب النهر، ورغم الشكاوى المقدمة بحقه من الأهالي وحضره للطريق لم يكثرث، وقال للمعترضين على مخالفته: أعلى ما بخیلكم اركبوا!! كما سبق أن أقدم أحد المتعهدين أيضاً على التعدي على نهر الفرات لد الكورنيش في حويجة صكر، بوضع عشرات السيارات وأغلبها نفايات، وقد قمنا مباشرة بتقديم شكوى خطية لمجلس المدينة ولم يكن رئيسه موجوداً، وسلمت للدائرة الفنية. ولدى مراجعة المهندس في اليوم الثاني قال: إنا نطلب منكم

تعزية

اللجنة الوطنية لوحدة الشّيوعيين السّوريين تعزّي الرّفیق المهندس جوزيف جبرائیل حجار بوفاة والدته السیّدة الفاضلة حنّة متري حنا .. وتتمنّى لها الرّحمة ولأهلها ومحبيها طول البقاء ..

هذا وقد شارك المئات من الشّيوعيين وأصدقائهم في مراسم التشييع، ومثلّ اللجنة الوطنية لوحدة الشّيوعيين السّوريين وقد ضمّ الرّفاق: عصام اسحق، عصام منجا، فؤاد إبراهیم عطیة د عمش، وحلیم منجا .. وأُرسلت أكابیل الورود باسم اللّجنة الوطنية لوحدة الشّيوعيين السّوريين وهيئة تحریر قاسیون والرّفیق د . فدری جمیل .. للفقيدة الرّحمة .. وللرفیق جوزیف وعائلته الکریمة الصبر والسّؤلان.

■■

مدينة القورية التابعة لمنطقة الميادين، استغرب أهالي حي الجعفر إزالة قساطل الصرف الصحي التي مدت في الشوارع الفرعية، مع الإبقاء على الشارع الرئيس فيها، كما لم تمتد أنابيب مياه الشرب في الأحياء الفرعية، بعد أن فرحوا ببناء الخزان الذي بقي بلا مياه مدة خمسة أشهر لحاجته إلى وصلة من الأنابيب بطول ٢٠٠ متر، وبعد مطالبات وشكاوى ووساطات، تم وصل الخزان، وبقيت الشوارع الفرعية محرومة، ويقدر عدد سكان الحي بـ ٣٠٠ عائلة؟ وأيضاً لا يزال طريق دير الزور – البوكمال من ناحية الجزيرة وتحديداً عند بلدة درنج، محفراً رغم أن المتعهد أنهى مد قساطل الصرف الصحي مسافة ١٥ كم، وهذا يخلق معاناة كبيرة للسائقين والركاب؟

وأخر ما نختم به من مخالفات هو ما قام

رحيل مناضل

شيع حشد كبير من أهالي الدرياسية أصدقاء ورفاقاً من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، جثمان الرفيق محمد صالح شيخي«أبو حسن»، الذي وافته المنية بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٤ عن عمر يناهز الرابعة والسبعين بعد صراع طويل مع مرض عضال. انتسب الرفيق الفقيد محمد صالح شيخي إلى صفوف الحزب عام ١٩٥٥، وبقي ملتزماً بالتنظيم حتى آخر أيام حياته، وأنشأ جميع أفراد أسرته على مبادئ الحزب وأهمية التزامهم في صفوفه. نشأة الرفيق «أبو حسن» كانت ضمن عائلة

به مجلس المدينة من مخالفة علنية لضابطة البناء، وذلك بإغلاق مدخل المجمع الحكومي الغربي بعرض سبعة أمتار تقريباً، ووضع أعمدة وحوله إلى غرفة، ومهما كان الهدف منها، إلا أنها تعد مخالفة للقانون، فلو أن مواطناً فعل كما فعلوا بسبب حاجته الماسة لإيواء أسرته من حر الصيف وبرد الشتاء لتعرض للهدم والسجن والبهدة، وكله وفق قانون قمع المخالفات، فتتمنى يوماً أن نسمع عن قانون لقمع الفساد؟ أخيراً هناك مطلبان مروريان:

الأول: منع باصات شركات النقل من المرور داخل المدينة، وخاصة تلك القادمة من الجزيرة عبر شارع عدنان المالكي – الهجانة، لما تسببه من إزعاج وضجيج نهاراً وليلاً وفي الليل على وجه الخصوص..

الثاني: السماح لبعض سيارات التاكسي

فلاحية فقيرة، لذلك ظل مدافعاً عنيداً عن مصالح أبناء جلدته، ولم ترهبه الهود السرية، بل جعلته أكثر نشاطاً، فتم تكليفه بتوزيع جريدة الحزب سراً بين القرى المحيطة بالدرياسية، وقد قام بهذا العمل على أحسن وجه مستعيناً بدراجة هوائية.

بقي الرفيق الراحل مؤمناً بالحزب ومدافعاً عنه وساعياً من أجل وحدته، وقد عمل من خلال اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين على تحقيق هذا الهدف النبيل.

لفقيد الشيوعيين السوريين الرفيق محمد صالح

في معمل السكر بدير الزور

جريمة اقتصادية جديدة بحق الشعب والوطن..

أصبح الكذب على المكشوف سمة أساسية من سمات بعض أعضاء الحكومة، والمسؤولين الكبار، لتبرير جرائمهم وليس فقط أخطائهم، وبات هؤلاء ينامون مطمئنّين أن ليس هناك من سيحاسبهم! لقد أصبحت الأمور ليست مجرد أخطاء يمكن تجاوزها، بل هي فوضى مخطط لها، أو ما تسميها الامبريالية بالـ «خلاقة»، تستهدف أخذ الوطن من الداخل عبر خلق بؤر توتر اقتصادية واجتماعية، وتدمير البنية التحتية الزراعية والصناعية، وخاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي، الذي يشمل المحاصيل والصناعات الغذائية. فكما استهدفت مخططاتهم القمح والثروة الحيوانية، هاهي الصناعات الغذائية تُستهدف بدءاً من معامل الكونسروة، وصولاً إلى معمل سكر دير الزور، رغم الحديث الوهمي عن تنمية المنطقة الشرقية. وما حصل مع الفلاحين والعمال والمصنع، إثر فشل العروة الخريفية للشوندر السكري، يثبت هذا الاستهداف:

جاء في جريدة الثورة بتاريخ ١/٣/٢٠٠٩، أن شركة سكر دير الزور توقفت عن عمليات التصنيع التي بدأت قبل أسبوع بسبب تدني كميات الشوندر الموردة من حقول الفلاحين، وذكر المهندس محمد سعيد جنيد أن «الكميات الموردة من ديرالزور والرقعة تقدر بـ ٢٠٠ طن يومياً، والطاقة التشغيلية للمعمل ٥٠٠٠ طن. بالإضافة لتجارب تشغيل الديفيزيون الدانمركي والقطاعة الألمانية، وتوقفنا عن العمل لتجميع كميات الشوندر». وقال أيضاً إنه أبلغ المؤسسة العامة للسكر للتوسط لدى وزارة الزراعة لتأمين الكمية اللازمة من الإنتاج. وأجاب مدير الزراعة بالجريدة نفسها، مبرراً أن قلة التوريد بسبب الأمطار ولا يوجد سبب آخر.

كانت «قاسيون» قد شرحت في عدد سابق معاناة الفلاحين والجمعيات الفلاحية، مما حصل مع العروة المهجنة للشوندر، وطرحت مثلاً على ذلك جمعية مؤحسن التي تكذب فيها الفلاحون خسائر كبيرة، دون أن يهتم أحد لأمرهم، وطالبوا بتعويضات عما أصابهم، وقد التقت«قاسيون» مع

العامل في معمل السكر، والنقابي عضو مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال مصطفى هزاع، الذي شرح ما حدث ويحدث للعمال والفلاحين وإدارة المعمل، والمعاناة التي يتعرضون لها جميعا فقال:

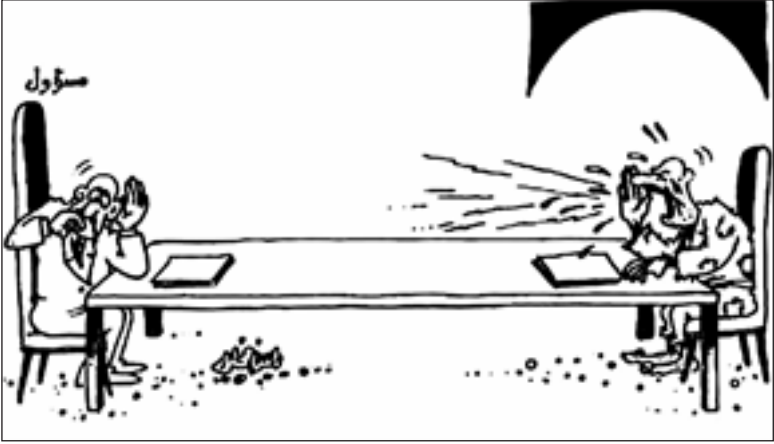
«أعلنت مديرية الزراعة عن نضج الشوندر وأنها مستعدة لتوريده قبل ١٥ شباط، أي قبل تشغيل المعمل، وتقاجنا بقلّة كمياته الموردة. وبما أن تكلفة اليوم الواحد من التشغيل أكثر من ٥ مليون ليرة سورية، ثمناً للوقود والماء وأجور العمال الموسمين والنقل وغيرها، وهذا المبلغ يتضاعف إذا اشتغل المعمل بواقع وارديتين. لذلك توقف المعمل عن العمل بالشوندر بعد أسبوع من إقلاعه.

من بعد هذه الخسائر المالية الكبيرة وحتى الآن، يعمل المعمل على الماء وفي هذا ضرر كبير للآلات إضافة إلى الضرر المادي.

أعلن مدير الزراعة أن السبب هو الأمطار، علماً أن ما ذكرته مراكز الرصد الجوي والواقع الأرض الجافة والعجاج، يبين أن الأمطار التي تعرضت لها المحافظة منذ بدء التشغيل وحتى الآن ليست فقط قليلة وإنما نادرة، وهذا يثبت عدم صحة التبريرات، فالسبب الأساس هو صنف البذرة التي وزعتها مديرية الزراعة، والتي كان من المفروض أن تكون من النوع الممتاز، والتي أجريت التجارب عليها وقُدر لها أن تعطي في الدونم الواحد ماين ٥ ٧ طن، ودرجة حلاوة عالية، ولكنها في أحسن الأحوال أعطت طناً ونصف فقط، وحلاوة منخفضة جداً، لأن البذرة التي قدمت للفلاحين هي بذرة هجينة غير التي أجريت عليها التجارب.. فمن وراء ذلك؟

وكذلك فإن زراعتها يجب أن تتم في الشهر السابع وليس التاسع كما حصل، ولكي يحصل الفلاح على مردود يقابل كلفة زراعته، يجب أن يعطي الدونم الواحد أكثر من ٣ طن كحد أدنى، عدا جهده وتعبه.

وتسأل مصطفى هزاع من المسؤول عمّا تعرض له الفلاحون من خسائر كبيرة؟ ومن المسؤول عن البذار؟ وتحديد بدء الزراعة وبدء



القلع؟ وهل سيمر الأمر دون محاسبة وعقاب وتعويض للفلاحين عن خسائرهم؟

إن الضرر والخسائر التي تعرض لها المعمل، وانعكاسات ذلك على الإدارة والعمال، من حرمانهم من الحوافز وساعات العمل الإضافية نتيجة عدم التشغيل، وهم ينتظرونها من الموسم إلى الموسم، لتخفف ولو قليلاً من عبء الحياة اليومية وتكاليفها المرتفعة، نتيجة ضعف الأجور وارتفاع الأسعار.

أما مشكلة الثفل المكسد وتأخير بيعه، فالسبب يعود إلى أن السعر المقرر ٢٠٠٠ ليرة سورية للطن هو سعر مرتفع، وفي العام الماضي اضطر المعمل لبيع الطن بـ ٢٠ ليرة سورية بعد أن أصابته العفونة، فهل ننتظر هذا العام كذلك إلى أن تصيبه العفونة فيتم تخفيض سعره وبيعه علفاً ويسعر منخفض؟

والضرر الأكبر الذي أشار إليه «نقابي آخر» هو تجربة«الديفيزيون»(معالجة مجهولة بالنسبة لنا لاستخراج السكر من الشوندر) مع الشركة الدانمركية، والتي فشلت في السنة الماضية، وكانت كلفتها نحو ٤٠٠ مليون ليرة سورية، والتي للآن لا يعرف مصيرها، ولا يزال المدير العام السابق

أعراض العد التنازلي لامتحان «البكالوريا»

مع مرور أيام وأسابيع الفصل الدراسي الثاني، يبدأ العد العكسي للاستحقاق القادم، ويشرع طلاب البكالوريا بإحصاء الأيام تنازلياً وصولاً إلى يوم الامتحان النهائي، مع أعراض تتمثل في: خفقان شديد في القلوب، كبريزه تراكم المعلومات، إعياء مصحوب بأرق نتيجة تضخم الآمال بأن تكون الأسئلة واضحة وتراعي مختلف المستويات، بالإضافة إلى عارض يتجلى في الحيرة المزمنة والتي منشؤها الكثافة المتزايدة في المناهج، وهذا العارض بالذات يجعلني كطالبة لا أعرف من أين سأبدأ..

وبما أن وباء الحيرة تفشى في جميع أرجاء كياني، فقد جعلني أهلوس قليلاً، ومن بين هذه الهلوسات برز سؤال ملخ: هل فُكر المؤلفون جدّاً فينا عندما وضعوا هذه المقررات؟ هل تمنعوا مليّاً في أساليب إيصال معلوماتها مع حساب الوقت اللازم لإنهائها دون الحاجة إلى حصص وأيام إضافية؟

إن هذه الضخامة تجعل الطالب- إذا ما نوى تقليب صفحات الكتب فقط - يتعرض إلى ظهور بوادر السكتة الدماغية، لأن عليه حفظها كلها، وإن استطاع حفظ رقم الصفحة أيضاً فهذا بمثابة صمام أمان يقي من الوقوع في مزلق النسيان، وبالتالي ضمان النجاح في نهاية العام، فمثلاً: يتألف منهاج الفلسفة للبكالوريا (الأدبي) من ثلاثة كتب: علم النفس ويتضمن ٢٨٢ صفحة، علم المنطق ويحمل بين دفتيه ١٣٢ صفحة، أمّا العلوم الإنسانية فـ١٤٠ صفحة، والمجموع ٥٥٤ صفحة لمادة الفلسفة فقط!، وكأنهم يريدون أن يكون كل منا أفلاطون أو سقراط!! أو أن نؤلف كتباً كالمدينة الفاضلة (بوتوبيا)، أو حي بن يقظان!!.

وأخيراً أتوجه بالشكر للجهات المسؤولة عن التعليم في بلدنا، طالبةً منها التروّف بحال أبنائها الطلاب الذين يرتجفون خوفاً من هذا الامتحان المصيري، وأمل بأسهم علاج البدانة الدسمة للمناهج، هذا إن لم نتكلم عن تخفيض معدلات القبول الجامعي لاسيما بعد تحميل الطلاب عبء مادة إضافية، جديدة على كثير منهم، ألا وهي مادة (اللغة الفرنسية)..

■ **هبة منجة**

مواجهة «أزمة العمالة».. على طريقة البنك الدولي!!

المؤسساتية الضرورية لتوسيع نطاق الإنفاق، لحماية الشرائح المعرضة للمعاناة، ويرجح أن تواجه حكومات هذه البلدان تحديات مالية كبيرة وخطيرة في الفترة القادمة، على الرغم من سعيها جاهدة لمواجهة التحديات الاجتماعية طويلة الأجل مثل البطالة.

وربّ ضارة نافعة، فالأزمة قد تكون فرصة فعلية لإعادة هيكلة برامج شبكات الأمان، السيئة التوجيه سابقاً، ولتوجيه برامج التحضير الاقتصادي إلى معالجة القيود والاختناقات التي تعوق النمو على المدى الطويل، لا على أساس خطط خمسية وعشرية محدودة، وبالتالي خلق فرص عمل حقيقية لهذا العدد الكبير من الأيدي العاملة الذي تواجهه الحكومات في مختلف البلدان العربية والإفريقية.

الأرقام المعلقة قد تكون حقيقية، لكن نية سياسات البنك الدولي ليست سليمة بالتأكيد، وأية زيادة على الأرقام ستكون كفيلة بإحداث زعزعة حقيقية للاستقرار الاقتصادي، لا بل الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما سيفضي عملياً إلى نتائج أكثر سلبية من النواحي كافة.

■ **ع.ن**



الأمان، لمصلحة الشرائح المعرضة للمعاناة من سكانها.

المشكلة الكبرى أن ثلاثة أرباع هذه البلدان لا تستطيع توفير الموارد التمويلية من مصادر محلية، لتمويل البرامج اللازمة لكبح الآثار الناجمة عن هبوط النشاط الاقتصادي، كما لا تتوفر لدى ٢٥٪ من هذه البلدان القدرات

السبع، أن حوالي ٤٠٪ من البلدان النامية قد تأثرت تأثراً شديداً من جراء آثار الفقر التي ولدتها الأزمة الراهنة، وأكدت المذكرة بأنه من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان التي تأثرت بهذه الأزمة، القيام بتمويل الجهود الرامية إلى خلق فرص عمل جديدة، وتقديم الخدمات الضرورية والبيئة الأساسية، وبرامج شبكات

ها هو البنك الدولي يكشر عن أنيابه من جديد بإرسال توجيهات ونصائح جديدة للبلدان الفقيرة، ويزعم أنها إذا ما التزمت بها، ستتقادي تأثيرات الأزمة فيما يخصّ تكاثر أعداد الأيدي العاملة.. وهذه الوصفة ستجدي نفعاً في بلدان «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، حسب التسمية التي يفضلها البنك الدولي، والذي يرى خبراؤه أن أفضل طريقة لتسريع عملية النمو في هذه البلدان، وتوفير فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل، تتم عبر القضاء على دور القطاع العام، وجعل اقتصاديات هذه الدول خاضعةً تماماً لهيمنة القطاع الخاص من خلال إزالة العوائق أمام أنشطته، ومن ثم الانتقال من مرحلة الانغلاق على الذات، إلى مرحلة الانفتاح على الأسواق العالمية والاندماج فيها، وذلك عن طريق تحرير الأنشطة الاقتصادية، وتنشيط عمليات القطاعات الاقتصادية المختلفة، بعد أن يتم تخفيف اعتماد هذه الدول على تصدير النفط، مما يجنب اقتصادياتها مختلف التقلبات، ويجعلها أكثر استقراراً وثباتاً.

ووفق التقرير، فإنه من المتوقع أن يرتفع حجم القوة العاملة، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من ١٠٤ ملايين عامل، وفق إحصائيات

أحداث من الذاكرة..

على طريق إسقاط الأحلاف.. والفتنة الداخلية

والعراق والأردن، حيث كانت ضالعة في المخطط الإمبريالي الأمريكي..

في عام ١٩٥٦ تحرك الطابور الخامس، وأقدمت قوى الرجعية على حرق ثلاث كنائس في حلب بقصد إثارة فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين، وذلك لتغيير خط سورية الوطني، وضرب نهضة الجماهير الشعبية العارمة ضد هذه الأحلاف والمشاريع العدائية الخطرة.

أحست منظمة الحزب الشيوعي السوري في الجزيرة باتساع دائرة الشائعات عن هذا الحدث القذر، وبنشاطات مريبة من قوى

في خمسينات القرن الماضي كانت الإمبريالية الأمريكية في هجمتها على العالم عامة، وعلى منطقة الشرق الأوسط خاصة، تسعى مع عدد من نظرائها في حلف شمال الأطلسي لإقامة أحلاف وقواعد عسكرية لمواجهة الاتحاد السوفيتي، وهكذا بدأت الناس تسمع عن حلف بغداد والنقطة الرابعة ومشروع إيزنهاور..

الشعب السوري وحكومته الوطنية في ذلك الحين، كانا يقفان ضد هذه المخططات بصلابة، رغم ضغوط الأنظمة المعادية التي كانت تحيط بسورية مثل تلك القائمة في تركيا

رجعية، تتحرك بهدف إحداث فتنة طائفية خطيرة، وهذا ما أثار قلقاً مشروعاً في أوساط الوطنيين، فسارعت على الفور لتشكيل وفد كبير يضم حوالي خمسين شخصية من رجال دين مسيحيين ومسلمين، ومن شيوخ عشائر عربية وأغوات عشائر كردية، وأشخاص معروفين من الطوائف المتواجدة في المحافظة، واستتکروا جميعاً جريمة حرق الكنائس في حلب، والفتنة الطائفية التي تنطوي عليها، وعبروا عن وحدة الشعب في المحافظة بين جميع أطرافها الدينية، وبين سائر الانتماءات القومية، من عرب وأكراد

■ **عبدي يوسف عابد**

ماتت الليبرالية وأختها الكبرى في الغرب.. عاشتا في سورية!

◀ محمد دحنون

لا يرى النائب الاقتصادي السيّد عبد الله الدردري أنّ «المال والتأمين والمصارف هي إنتاج ريعي»، كلامه هذا جاء في ندوة الثلاثاء الاقتصادي التي تنظّمها جمعية العلوم الاقتصاديّة (قاسيون العدد ٢٩٠)، بالطبع لم يصطلح السيّد الدردري تسمية أخرى لهذه القطاعات، وهو يضيف بطريقة لا تخلو من تهكم قائلاً: «إذا كان تفكيرنا ما يزال محصوراً بأن الإنتاج الحقيقي هو ما نستطيع إمساكه باليد ... فإن هذا الكلام لا يمت بصلّة لما شهده الاقتصاد من تطور خلال خمسين عاماً»..

لا نعرف تماماً أيّ اقتصاد ينسب إليه السيّد الدردري التطور خلال نصف قرن، لكنّنا بالمقابل، لا نشك لحظة أن المقصود هو الاقتصاد السوري، المرجّح إذاً، أن يكون الاقتصاد العالمي هو المقصود، أي اقتصادات الدول الرأسماليّة، فهل يرى السيّد الدردري تطوّر تلك الاقتصادات، ثم يغض النظر عن أزمتها البنويّة الحالية، التي كانت «نتيجة» لمسيرة طويلة من الاعتماد على قطاعات «التراكم المرن» والتي يرفض النائب الاقتصادي اعتبارها ريعيّة؟!

من جهة أخرى، وبما أن كلام السيّد الدردري جاء بعد انفجار الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، فإنّ من حقّ المواطن والمختص و«الصحفي الاقتصادي البسيط»، أن يتساءل فيما إذا كانت الحكومة ككل قد أجرت نوعاً من المراجعة للسياسات الاقتصاديّة المتبّعة فالحديث عن رفض اعتبار قطاعات اقتصاديّة مثل العقارات والمصارف والتأمين بأنّها غير حقيقية، يفتح المجال لمساءلة أوسع

تبدأ بسؤال «مدرسي» بسيط: ما هو الفرق بين قطاعات الإنتاج الحقيقي وغير الحقيقي؟ ولابدّ من القول إن المراجعات المتوفرة لدينا، وهي مزيج من تصريحات ومحاضرات، لا تشبه أية مراجعات اقتصادية جدية، تبدو حتى اليوم سطحية، ولن تفيد سطحيّتها إلّا في توفير «بيئة» أمثل لاستقبال تأثيرات الأزمة الماليّة على الاقتصاد السوري برحابة صدر.

مسألة أخرى جديرة بالاهتمام ومثيرة للدهشة، وهي أن ردة الفعل الحكوميّة، وهي التعتن على العموم على كل نقد لسياساتها الاقتصاديّة، أو على «قراءتها» لطبيعة الأزمة الاقتصاديّة العالميّة وتأثيراتها، تساهم في إظهار اقتصاديي الحكومة وكأنّهم مجموعة من الأشخاص المؤمنين بعقيدة لا تمس اسمها الليبرالية، ولا يأتيها خطل أو خطأ، تبدو وكأنها تقول لغير المؤمنين بها «ابتعدوا عن طريقي أيّها البقر، فالحيّة بانتظاري»؛ بالإذن من غبريل غارسيا ماركيز!. على العموم، ما من عقيدة نجحت في أن تكون حقيقة نهائيّة، فكيف وإن مورست في حقّ لا يتعرّف ولا يعترف بالعائدات؛ ونعني به الاقتصاد، لذا ويكثر من التشاؤم يمكن القول إن السياسة الليبراليّة المتبّعة اليوم ستفشل في إحداث تنمية تستفيد منها أوسع شرائح المجتمع السوري؛ في حين أن الفائدة ستعود على قلة قليلة من أبناء هذا المجتمع، الأمر الذي يهدد بزيادة احتمالات التوتر الاجتماعي وصولاً إلى مآلات لا تحمد عقباها؛ وآثارها السلبية ستعود على الجميع.



فوضع القطاعات الإنتاجيّة في سورية في تدهور يزداد حدّة في ظل أمرين: الأول وهو راهن ويتعلّق بتأثيرات الأزمة الماليّة العالميّة على هذه القطاعات، أما الثاني فهو مزمن ويتعلّق بفشل، يتكرر نسقيّاً، في إصلاح القطاع الصناعي، حيث يمكن تعداد ست محاولات لإصلاح القطاع الصناعي في سورية جميعها باءت بالفشل (راجع مقالة للزميل نزار عادلة - قاسيون العدد ٣٩٢). كما أنّ الإجابة عن السؤال تغدو أكثر صعوبة في ظل غياب الأرقام التي يمكن الركون إلى دقتها والمتعلّقة بحجم مساهمة قطاعات الإنتاج الحقيقي في الناتج

من ناحية ثانية، يعرض السيّد الدردري رؤيته للتكامل بين القطاعات الاقتصاديّة المختلفة على النحو التالي: «أنا أسمع أن قطاع التجارة ليس إنتاجياً وقطاع الصناعة إنتاجي، لكن كيف نبيع ما ننتجه ما لم نعمل بالتجارة؟».. سؤال جدير بالاهتمام حقّاً، لكنّ إن تكامل طرحه مع سؤال آخر: ما هو مستوى اشتغالنا بتطوير قطاعاتنا الإنتاجيّة؛ الصناعي تحديداً أي ما هو الحجم الذي يجب أن يأخذه هاجس تطوير تلك القطاعات في العمليّة الاقتصاديّة ككل؟ الجواب، للأسف، ليس في صالح النائب الاقتصادي،

في الثلاثاء الاقتصادي..

د. الميداني يطرح وجهة نظر في الأزمة..

قدم د. أيمن الميداني بحثاً في إطار ندوات

الثلاثاء الاقتصادي تناول فيه معطيات الأزمة الرأسمالية الراهنة، متلمساً إياها من السطح وعارضاً ما رأى- كاستشاري في شؤون التمويل والأسواق المالية- من أسبابها وأبعادها. وجاءت الندوة تحت عنوان «قراءة في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة»...

ابتداءً. الميداني كلامه بتوصيف الأزمة الراهنة بشكل يفقد الكثير من العمق، معتبراً أنها «أزمة مصرفية مالية اقتصادية أمريكية» وتطرق إلى مجريات تداعياتها على اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي عموماً بشكل عابر ومدرسي، ليصل إلى اقتصادات البلدان العربية التي قسمها الباحث إلى «بلدان منتجة للنفط وبلدان مستوردة له»، وعلى الرغم من اعتبار سورية دولة منتجة ومستوردة للنفط- ومثلها الكثير- إلّا أن الباحث لم يعتبر ذلك على ما يبدو بنداً آخر للتصنيف، وبذلك كان لتأثير الأزمة- وتحديدًا شق النفط منها- على سورية وفق د. ميداني وجهان:

الأول كمُنتجة: حيث تأثرت بالأزمة المالية العالمية خاصة بعد انهيار أسعار النفط بنحو ٧٠٪؛ إلى جانب تراجع الطلب على المنتجات البتروكيماوية والتراجع الكبير في إيرادات النفط عموماً ما «قد يؤدي إلى تخفيض في الإنفاق العام للدول المنتجة، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في معدلات نمو الودائع والقروض والتسليفات وتوسيع القروض المتعثرة (خاصةً العقارية)».. ونشوء أزمة سيولة مصرفية وانكماش في النشاط الاقتصادي وتراجع في الطلب العام وفي الأسعار.. وصرف عمال وموظفين وتخفيض رواتب وتعويضات العاملين الباقين.. الخ.

والتأثير الثاني كمستوردة: حيث ستستفيد الدول المستوردة من «انخفاض أسعار المشتقات النفطية وأسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية التي تستوردها ما يخفف عبءات الميزان التجاري والموازنات الحكومية»؛ لكنها ستخسر حسب د. الميداني جراء «تدني إرساليات عاملها في الخارج، وعودة بعضهم للعمل في بلاده ما قد يزيد من عبء البطالة، وتراجع معدلات نمو تدفق الاستثمار العربي والأجنبي المباشر، وتراجع السياحة والنمو الاقتصادي، وستعاني حدوث انكماش اقتصادي» (أي النتيجة الأولى نفسها).

وكما لم يسهب الباحث في تحليل جوهر الأزمة، فإنه لم يسهب كثيراً في بحث تأثيرها على الاقتصاد السوري، فاكتمى بتوضيح مفاده أن هذا التأثير سيدخل من «بوابة القطاع الخارجي أو ما يتفاخر البعض بتسميته الاندماج في الاقتصاد العالمي»، ورأى أن تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري كان سيشتد أكثر (دون توضيح مدى شدته فعلاً) لو تم السماح باستمرار انهيار البنوك العالمية وإفلاسها، إذ «كان من الممكن أن تخسر المصارف السورية الخاصة والمصرفان التجاري والمركزي السوريان التوظيفات والإيداعات في البنوك الخارجية (في أوروبا وأمريكا)». وفيما يتعلق بتأثير انخفاض أسعار النفط (كجزء من الأزمة) أوضح د. الميداني أن «صافي هذا التأثير يحتاج إلى حسابات ويزيري النفط والمالية»!.

وأشار د. الميداني في أحد أمثلته إلى أن سعر برميل النفط الخفيف في الموازنة العامة السورية لعام ٢٠٠٩ تم احتسابه بـ ٥١، والتقليل بـ ٤٢ دولاراً، واستنتج أنه «إذا كان عجز الموازنة وفق هذا



الاحتساب يبلغ ٢٢٦ مليار ل.س فإن هذا العجز مرشح للارتفاع مع استمرار بقاء أسعار النفط عالمياً تحت أرقام احتسابه في الموازنة». وانتهى في عرض الآثار المتوقعة على الاقتصاد السوري عند «تراجع عدد السياح العرب والأجانب ما يخفض إيرادات القطاع السياحي»، والذي يراه الباحث قطعاً هاماً، إضافة إلى ما ستشهده سوق العقارات من جمود يليه تراجع في الأسعار، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ودخل الفرد ومستوى المعيشة.. مورطاً نفسه في تناقض علمي منهجي!!

وعن الإجراءات المطلوبة لدرء آثار الأزمة على سورية عموماً، وعلى «القطاع المصرفي الناشئ وأسواق الأوراق المالية المستعدين» خصوصاً، رأى د. الميداني أنه من الضروري وجود «رقابة علمية خبيرة وقوية على المصارف من المصرف المركزي فيما يتعلق بمعايير وقطاعات ونوعية الإقراض، إلى جانب تعزيز الرقابة الداخلية والشفافية والإفصاح والحوكمة»، ودعا إلى محاربة الشائعات والتداول من الداخل بطرق علمية لتثبيت الثقة في الأسواق وفي مقدرة ونوايا الجهات الرسمية المشرفة عليها. ولابد، حسب الباحث، من «توسيع وتنويع الأدوات المالية في أسواق النقد والرأسمال السورية لجذب السيولة النقدية الكبيرة المتوفرة في المصارف السورية إليها عوضاً عن انتقالها للخارج»، كما دعا إلى «عدم السماح للرأسمال الأجنبي بالتداول في سوق دمشق للأوراق المالية في بدايات عملها ولعدد محدد من السنوات». وختم اقتراحاته بالتشديد على أهمية «التركيز على مشاريع الاستثمار الحقيقي في الزراعة والصناعة والبناء والنفط والغاز والمرافق السياحية والنقل.. إلخ» وهذا أفضل ما خلص إليه، لكن بهذا التشديد اختلط الحابل بالنابل، ولم يعد المتتبع للمحاضرة يعرف ماذا يريد المحاضر، واختلط الاستثمار الإنتاجي بالخدمي والطاقي.. إلخ..

لكن يبقى لزاماً التذكير بالهدف الذي أعلنه الباحث في النهاية.. وهو «خلق فرص عمل منتجة وزيادة الإنتاج الوطني الحقيقي ورفع مستوى الدخل». ويؤخذ على الباحث أنه لم يحدد الشريحة المطلوب رفع مستوى دخلها.. وأنه دعا الحكومة إلى استغلال تدهور أسعار النفط العالمية وإقرار تحرير أسعارها محلياً.. لأن ذلك ألطف على المواطن الذي سيسعده انخفاض أسعار البنزين.. وحين يرتفع سعر المحروقات عالمياً «نكون قد حررنا أسعارها محلياً»!.

المصرف التجاري السوري

يُعدم شركة الإطارات..

◀ نزار عادلة

حتى الآن، ما زالت التصريحات الحكومية تدعو لإصلاح القطاع العام، مؤكدة أهميته ودوره في عملية التنمية بحكم الخصائص الذاتية التي يمتلكها هذا القطاع، وباعتبار أن درجة تصنيع الاقتصاد هي مقياس لانتقاله من حظيرة التخلف إلى التقدم.

أكد وزير المالية مع احتدام الأزمة المالية العالمية بأن القطاع العام هو الأساس في التنمية، وأن دور الدولة الاقتصادي هام جداً.. ولكنه لم يتحدث عن ضرورة إعادة النظر بالسياسة العامة التي تحكم هذا القطاع، ولم يتحدث عن مجموع القوانين والمراسيم التي تحكم آلية عمل القطاع العام معيقة تطوره، والتي أضافت إليها وزارة المالية جملة قوانين خلقت عقبات أخرى.. وأبسط القضايا:

العلاقة بين القطاع العام ووزارة المالية والمطالبات المستمرة بمنح القطاع العام الاستقلالية، والاكتفاء بتمويل الضريبة على الأرباح وحصة الدولة من هذه الأرباح.

التشابكات المالية وعدم إصدار قانون يعتبر أن أصل الديون والفوائد المترتبة على الشركات بحكم المسددة، ويعوض صندوق الدين العام خسائر الوحدات المتضررة.

وزارة الصناعة تعمل جاهدة، ولكنها تصطدم بوزارة المالية، وربما بجهات أخرى..

نقول ذلك لأن هناك شركات إستراتيجية كبرى تنهار يومياً، وتقف الحكومة تتفرج على هذا الانهيار دون أن تتخذ قراراً للإنقاذ.

اقتصاد السوق وتحرير التجارة وجملة الخطوات الليبرالية، خلقت صعوبات كبيرة وتحديات جدية أمام القطاع العام أولاً، ومن ثم القطاع الخاص. منافسة حاسمة في القطاعات كافة دون أن نهئى الحكومة السوق السورية والقطاع العام تحديداً لهذه المنافسة من خلال صياغة تشريعات وإصدار قوانين لمواجهة ما يحدث في السوق، وإنما جرى العكس تماماً، فقد تركت شركات القطاع العام وحدها تواجه المصير البائس، ووضعت عقبات جديدة أمامها.

شركة الإطارات.. نموذج للكارثة

أدى دخول الإطارات إلى الأسواق المحلية من دول العالم كافة بدون ضابط، مع انعدام الحماية للإنتاج الوطني، إلى إغراق السوق، وتناسى «المحرورون» أن الدول الرأسمالية تقرض رسوم إغراق تصل إلى ٤٠٪، وترافق ذلك في شركة الإطارات مع بروز مشكلة استيراد المواد الأولية المتزامن مع عدم وجود سيولة وكثرة الأنظمة والقوانين التي تعيق العمل.. علماً أن ديون هذه الشركة على الشركات الإنشائية تصل حتى مئات الملايين.. ومنذ ٢٠ عاماً والشركة تسمى للحصول على تكنولوجيا متطورة لإنتاج إطارات الشريط الفولاذي والإطارات السياحية، وتحديث وتطوير خطوط الإنتاج وإدخال آلات جديدة، وكان آخر هذه «الأحلام» مذكرة تقاهم مع الجانب الصيني وقعت عام ٢٠٠٤. وحتى الآن ما زالت الأحلام أحلاماً..

وهناك صعوبات ومشكلات عديدة أخرى بقيت دون حلول فوصلت الشركة إلى الخسارة بعد أن كانت رابحة منذ تأسيسها، وهي الآن لا تستطيع المزامحة في السوق وثمة

الوطني الإجمالي، إضافة للتأثير المتمادي للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السوري؛ مثلاً: لا يعرف الكثير من أصحاب المنشآت النسيجيّة العاملة في مدينة الصناعة السوريّة حلب، إن كانوا سيغلقون منشآتهم أم لا، وبالتالي فإن الرقم الذي يتحدث عن استيعاب هذا القطاع ١٠٪ من اليد العاملة السوريّة، ومساهمته بمقدار ٣٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي الوطني، يغدو في طور التغير لصالح الانخفاض.

من جانب آخر، يرى معظم الباحثين الاقتصاديين والمنتمين إلى تيارات اقتصادية مختلفة، أن الأزمة الاقتصاديّة العالميّة قد طرحت أو أعادت طرح سلسلة من التساؤلات التي زعم «التطور خلال خمسين سنّة» أنّه وضعها على الرف، بمعنى آخر، إن الفشل الذي منيت به أفكار النيوليبرالية ونموذجها الاقتصادي والذي لا يزال يروج له عندنا، قد دفع الجميع لإعادة النظر بمسائل بدت حتى وقت قصير كمسلمات، الأبرز في تلك المسائل - المسلمات اثنتان: دور الدولة، الاقتصاد الحقيقي؛ وفي حين يذهب هؤلاء إلى ضرورة تعزيز كل من هذين العاملين في الاقتصادات الوطنيّة، يذهب الفريق الاقتصادي في الاتجاه المعاكس، لנاحية تقليص دور الدولة، وإضعاف قطاعات الإنتاج الحقيقي، لذا لا نجانب الصواب إن قلنا إن الفريق الاقتصادي هو المقصود بالمثل القائل: «رايحين ع الحج والناس راجعة».

■ ■

تراكم في المخزون، وتوقف إنتاج الإطارات السياحي، وبقيت على إنتاج الإطار الزراعي وهو ناجح ومرغوب في السوق.. إن إنتاج الإطار الزراعي وتسويقه يعني استمرار عمل الشركة دون خسارة، ولكن يبدو أن هناك قراراً بإيصال الشركة إلى الخسارة والتوقف.. وهنا نسأل ماذا يعني امتناع المصرف التجاري عن فتح الاعتمادات للشركة من أجل الحصول على مواد أوليّة؟؟

لقد أكدت الشركة لاتحاد عمال حماة في إطار شرحها للأسباب التي أدت إلى امتناع المصرف التجاري السوري عن فتح الاعتمادات ما يلي:

«نتيجة المتابعات المستمرة ولمدة أكثر من ثلاثة أشهر حصلنا على موافقة الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري لفتح حساب جار مدين بكفالة شركة رابحة» شركة الدهانات» وبمبلغ /٣٠٠ مليون ل.س، وبعد خمسة عشر يوماً من تاريخ الموافقة، ورد إلينا تميم الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري رقم ٣٠/١٨٩٧ تاريخ ١٦/١١/٢٠٠٨ دراسات

متضمنة قرار مجلس إدارة المصرف رقم ١٩٩/م/٢٠٠٨ تاريخ ١٣/١١/٢٠٠٨ بعدم تمويل أية عملية مصرفية أو أي نوع من أنواع التسهيلات المصرفية اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار وحتى إشعار آخر، وإجراء التقاص بين حسابات القطاع العام الدائنة والمدينة.. ولضرورات العمل وحاجتنا الماسة إلى السيولة النقدية من أجل تأمين مستلزمات الإنتاج وعدم التوقف تمت إعادة الطلب، إلّا أن المصرف لم يلب طلبنا حتى تاريخه.. أما بخصوص فتح الاعتمادات، فلقد توقف المصرف التجاري السوري عن فتح الاعتمادات لمدة أكثر من شهر، وأجريت مراسلات بين الإدارة العامة للمصرف ومصرف سورية المركزي حيث أن المصرف التجاري يطلب من شركتنا الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على بيع القطع الأجنبي من أجل فتح الاعتماد، تابعنا الموضوع لدى المصرف المركزي وتم إرسال أكثر من رسالة بهذا الخصوص ولكن دون جدوى.

وقد بدأت الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري بفتح الاعتمادات خلال الأسبوع الأخير من عام ٢٠٠٨..

لذلك يرجى المساعدة بتحقيق الأمور التالية:

١- الاستمرار بإعطاء تسهيلات لحساب جار مدين من المصرف التجاري السوري إلى الشركات العامة ومنها شركتنا، يستعمل حين اللزوم لتأمين مستلزمات الإنتاج.

٢- تسهيل عملية فتح الاعتمادات لأنها أصبحت معقدة جداً.

٣- البندان ١/ ٢/ هما اللذان يؤمنان توفر المواد الأولية لعملية الإنتاجية بحيث يكون هناك دائماً على الأقل مواد تكفي للإنتاج لمدة ثلاثة أشهر مستمرة بدون انقطاع.

٤- حماية الإنتاج الوطني من الإطارات الشاحنة والزراعية المنتجة في الشركة وعلى الأقل بنسبة ٢٥٪ من أجل استمرار الإنتاج والمنافسة وخاصة أمام البضاعة الصينية في الدرجة الأولى».

وهكذا تمتنع مصارف القطاع العام عن فتح الاعتمادات وعن منح القروض لشركات ووحدات القطاع العام، بينما تقدم القروض للقطاع الخاص بالمليارات تحت يافطة الاستثمار، وتعمل السمسرة وصفقات الفساد والشركات الوهمية..

■ ■

مطببات

هاوية.. للفراع

◀ عبد الرزاق دياب

انكسر الحلم الذي خدعنا، تشظى كمرآة توارثتها الجدران، وتجمهرت على بوابتها الوجوه، مرة لمسح دمعة، لتهدب تسريحة مستوردة، لتفحص التجاعيد، وأخرى كنظرة وداع.

هكذا خرت أحلامنا على مر السنوات الطويلة، وتداعت مع عمرنا المطارِد دعواتنا الصارخة إلى هسيس مجروح، تعلمنا حبس الدموع لأنها لا تليق بالرجال، ابتلاع الصبغات المخنوقة خوفاً من فاسد متنفذ، استمرنا الحلول المجزأة، أنصافها، نسيان ما لنا وما علينا، لأننا اقتنعنا بالأمر الواقع على الرؤوس. انتفخنا من الهرمونات الحيوانية في جلد دجاجة مشوية، وتهذلت رقابنا من قلة اليود في مياه الشرب التي غارت، وصرنا نصاب بالغلة الدرقية.. أسقط الهواء الفاسد الكثيرين بالجلطة، وتفسنا الصعداء دحناً.

تواطنا على ذاكرتنا ببعض الأغنيات المصورة مع خلطة عربيات وروسيايات، وانتبهنا أن المرأة التي حلمنا بها ليست في الأماكن التي نرتادها للحديث المشحون بالفكر والشذو، حذفنا مع المت أجيالاً تغنينا بأناشيدها، وسلطنا لعناتنا على نزار قباني بتهمة السطحية والبعض بتهمة الفجور، أطربنا حديث عبلة الرويني عن سنوات الضياع التي أهلكت أمل دنقل وأقلته للأخرة بمرض عضال، استمتعنا بفاجعة نجيب سرور، وبلاهتنا عندما نسأل: من قتل صلاح جاهين؟

تلذذنا برسائل غادة السمان إلى غسان كنفاني، وأدركنا أنه بشر مثلكا يعشق ويختال، وسال لعابنا وأشياء أخرى للعلاقة السرية بين الفنان الجزائري وعشيقته الشرقية ومتعة الجنس في المقبرة، تألماً مع رجب في شرق المتوسط، امتلأت عيوننا بالحصى، والغبار غطى حتى شعر صدورنا ونحن نقرأ مدن الملح، حسدنا الكلب في(حينما عبرنا الجسر)، تورطنا بالسباب مع النواب، وبالموت الأبيض مع السياس، وعشنا الوطن على طريقة الماغوط، ثم دفنهم جميعاً في نسخة مخبأة في الذاكرة، في الهاوية.

وقعنا في الفراغ.. الرقص المريب، الأشعار المملوطة، الشعراء المختنئين، المتقفين السبايا، رواد المقاهي الذي يشبهون النساء في الثرثرة، والرجال في الفراش، وجاء جيل من مستمعي الثقافة، قوادون، ردادون، يحبون الخمر لأنه يمنحهم الشجاعة، والنساء على هيئة الغواني والجواري، والكتاب لأنه أسهل طريق إلى الصغيرات، شكلوا الفراغ.

الآن.. نحصد بلا هواده نتائج الفراغ، تخلينا على النقابات لأن قادتها لا يشبهون ممثلهم، السياسة لأنها ضيعت بوصلة الهدف، الاقتصاد لأنه صار يأكلنا بقم التجار والمتنفذين وأصحاب النظريات الجديدة عن السوق المفتوح على جوعنا ووجعنا، ولأننا ازددنا فقراً، وصارت الطواوير التي طالما اعتبرناها إهانة لنا أرحم من ذل عدم الحيلة والجيوب الفارغة، ترجمنا على دفاتر الإعاشة، وبون الزيت والسكر والشاي والرز الطويل، هرب الماء من أنهارنا، يناعبنا، وصرنا ندعو الله ألا يأتي بالمطر بعد أن بعنا قسائم المازوت، وصارت السواقي أنهاراً أبتأثنا القادمين إلى التصحر.

الآن.. نحصد ثمرات الفراغ، الجيل الذي صنع لنا الفراغ، مدارس ليست لأبنائنا بعد حين، جامعات أبعد من الحلم، الموازي والمضنوج، الإغاشة، وبون الزيت والسكر والشاي والرز الطويل، هرب الماء من أنهارنا، يناعبنا، وصرنا ندعو الله ألا يأتي بالمطر بعد أن بعنا قسائم المازوت، وصارت السواقي أنهاراً أبتأثنا القادمين إلى التصحر.

الآن... الفراغ سيد الوقت الذاهب بنا إلى المجهول، السيد الذي لا تقوى على معاندة أوامره، نفسل أقدام السوق الاجتماعي، نقبل يد القطاع الخاص على منتجات (الشيبس)، نحلم بالمطاعم التي تقدم (كنتاكي)، نذرع الشوارع حاملين بسيارة بالتسيط من سنغافورة، وبشقة بقرض إسلامي أو علماني، بقرض طويل الأمد أطول من أعمارنا، بعلبة كوكاكولا كانت على قائمة السواد، وجهاز خليوي بكاميرا، ومحفظة على الظهر خبئنا فيها من بعيد ذكريات ما قبل الهاوية والفراع، ودبوان شعر قديم يحكي عن مدينة عربية امرأة، وصايا، أحلام، رجال، طعام شهوي يبيت في الأرض لا في التلاجات، نهر، نهد.. نكهة سقطت في الهاوية.. الفراغ.

مجلس الوزراء يبحث تخفيض سعر صرف الليرة.. أهكذا ستواجه الحكومة السورية الأزمة الاقتصادية العالمية؟



◀ جهاد أسعد محمد

تتوالى الإجراءات والقرارات والمقترحات الحكومية التي لم تقدم للمواطن سوى المزيد من الإرهاق والشعور بالغبن والقلق، ولم تؤد إلا لزيادة أعبائه الحياتية وتراجع مستوى معيشتة، ويبدو أن القائمين على هذه السياسات من الفريق الاقتصادي وأعوانه داخل جهاز الدولة وخارجه، مستمرون في مسيرتهم النيوليبرالية التي أنهكت الاقتصاد والمجتمع دون توقف، حيث يقوم مجلس الوزراء حالياً بدراسة مقترح مقدم من وزارة الصناعة يدعو إلى تخفيض سعر صرف الليرة، والذريعة المعلنة لهذا الاقتراح هو «دعم الصادرات الصناعية السورية وإكسابها قدرة تنافسية في الأسواق العالمية».. وهذا المقترح الذي يضاف لجملة قرارات وإجراءات سابقة، فيما لو تم الأخذ به، ستكون له نتائج وخيمة على البلاد اقتصادياً واجتماعياً..

وللاضاعة على هذا الموضوع، التقت قاسيون بعض الاختصاصيين، وكانت الحوارات التالية:

د. إلياس نجمة: يجب أن نكون حذرين جداً في كل قرار نأخذ..



● رفعت وزارة الصناعة مقترحاً يدرس حالياً في مجلس الوزراء يطالب بتخفيض سعر صرف الليرة السورية ما هي الانعكاسات المحتملة لهذا التخفيض في حال إقراره، على الاقتصاد الوطني وعلى مجمل الأوضاع الاجتماعية للمواطنين السوريين؟

من يطالبون ويسعون لتخفيض سعر صرف الليرة يعتقدون أنه

هذا الإجراء يمكن أن يشجع الصادرات، ويمكن أن يشغل العمال التي تعتمد في تصريف إنتاجها على التصدير، ولكن هناك تجارب عالمية في هذا الإطار يجب قراءتها ودراستها للوقوف على نتائجها قبل الشروع بالتخفيض، فأمريكا حين خفضت الدولار لم تستطع زيادة صادراتها لأنها لم تكن تملك فوائض للتصدير، أي ليس لديها طاقة تصديرية إضافية مرتبطة لتستفيد من سعر الصرف.. إن المسألة برأبي أعقد من ذلك، ثم إن تخفيض سعر صرف الليرة سيساعد في زيادة أسعار

المستوردات وذلك وفقاً لتقديرهم هم أنفسهم أيضاً، وهوان كان سيعطي تنافسية للمنتجات المحلية في السوق الداخلي، وهذا صحيح، لكن من طرف آخر كل المواد الأولية المستوردة من الخارج سترتفع أسعارها أيضاً إذا انخفض سعر صرف الليرة السورية، وبالتالي فإن هذه المسألة حساسة، ويجب أن تدرس بعمق وروية، ولا أعتقد أن وزارة الصناعة وغيرها مؤهلة لتبحث بهذه القضايا الاقتصادية والنقدية بمعزل عن إسقاطات مثل هذا القرار على كل القطاعات الاقتصادية.

● بالعموم، ما هي الآثار التضخمية التي يمكن أن تنتج عن هذا القرار إذا ما صدر؟

حسب النظرية التقليدية، فإن كل تخفيض لسعر النقد سيؤدي إلى زيادة سعر المستوردات وزيادة كلف إنتاج ما هو معتمد على المستورد، وبالتالي كل الدول تخشى من تخفيض أسعار النقد. وأرى أننا الآن في أزمة كبيرة، ويجب أن نكون حذرين جداً في كل قرار نأخذ.

● في ظل الأزمة الرأسمالية المتصاعدة والمتفاقمة، هل اللجوء لمثل هذه القرارات صحيح علمياً واقتصادياً؟

برأبي أن هناك تسرعاً واضطراباً، وبما أن واقع الأزمة العالمية ليس واضحاً في سورية، فإنه يجب أولاً أن نوصف الأزمة وإسقاطاتها على بلدنا، وفي ضوء ذلك يمكن أخذ القرارات المناسبة للتعامل

د. نبيل مرزوق:

يجب أن ننتهي من إصدار القرارات في الغرف المظلمة!



د. نبيل مرزوق أكد لقاسيون أن تخفيض سعر صرف العملة، هو إجراء متبع في أغلب الدول لكسب قدرة تنافسية في السوق العالمية، ولكنه بالتأكيد ليس أولوية في سورية، خاصة وأن صادراتنا الصناعية محدودة جداً.. مبيناً أنه في المرحلة الحالية ليس هناك مشكلة بسعر الصرف بقدر وجود مشكلة بالقيمة الإجمالية والآلية المتبعة.. أما البحث فيما إذا كان سعر الصرف متناسباً أو غير متناسب فهذا بحاجة إلى دراسة معمقة خصوصاً أنه ليس هناك من يتحدث في هذا الاتجاه سوى أصوات البنك وصندوق النقد الدوليين اللذين يدعوان إلى تخفيض سعر صرف الليرة..

ورأى د. مرزوق أن ما يجب البحث عنه هو مكونات عنصر التكاليف فيما يتعلق بالطاقة وإنتاجية العمالة وغيرها من الوسائل التي تؤدي إلى نقص في التكلفة وإمكانية زيادة تطوير التنافسية في الصناعة المحلية. وأكد أن خفض سعر الصرف سيؤدي دوراً بارزاً في زيادة التضخم، وفي تخفيض القدرة الشرائية لليرة، وهذا ما سيزيد الأعباء المعيشية على المواطن السوري، مشدداً على وجوب القيام بنوعين من الدراسات قبل التخفيض، الأولى لتحديد القيمة الشرائية لليرة في السوق المحلية، ومن ثم مقارنتها بسلة من العملات من حيث قيمتها الشرائية، حيث أن الليرة السورية تعرضت إلى تخفيضات كبيرة عبر السنوات السابقة، وجزء كبير منها غير صادر عن أسباب اقتصادية، بل من المضاربات وحمل جمع القطع الأجنبي وتهريب الأموال إلى الخارج. والدراسة الثانية يجب أن تبحث في نتائج تخفيض العملة على الأسعار والأجور، فعندما يكون هناك عجز في الميزان التجاري أي دين خارجي بالقطع الأجنبي، يدفع إلى زيادة التصدير السلعي للخارج لتعويض نقص القطع الأجنبي وهذا يسبب بشكل طبيعي انخفاض سعر الصرف.

وحول توقيت بروز مثل هذه الاقتراحات في ظل تفاقم الأزمة الرأسمالية الحالية، وهل يمكن اعتبارها إحدى سبل مواجهتها، أكد مرزوق أن مقترحات كهذه لا يمكن أن تعد قرارات ذات جدوى في مواجهة الأزمة، وإذا ما كانت بعض الدول الرأسمالية الفارقة بالأزمة تحاول بمثل هذه الطرق الخروج منها، فإنني أؤكد أن الأزمة أزمة بنوية ولا يمكن تجاوزها بإجراءات مالية، فالمشكلة ليست بالسيولة وأسعار الفائدة، بل لها علاقة بالتطور في قطاعات الإنتاج وفائض القيمة وتوزيعه..

وحول الآثار السلبية لهذا القرار فيما لو تم اتخاذه على النشاط الاقتصادي الاجتماعي السوري، قال: طبعاً هذا مرتبط بالدرجة بالأسعار، فالزيادة في الأسعار يعني زيادة في التضخم وهذا ينعكس على السوق وعلى مستوى القوة الشرائية للمواطنين.. وعن إصدار قرار كهذا هل هو من صلاحيات مجلس الوزراء وحده، أم يجب الأخذ برأي جهات فاعلة أخرى كالأحزاب والنقابات والأخصائيين، وأهمية دراسته والتعمق فيه قبل إصداره، أكد د. مرزوق أسفاً أن الكثير من القرارات المصيرية في بلدنا ما تزال تُتخذ ويتفق عليها ضمن الغرف المغلقة، دون أن تشارك في اتخاذها الفعاليات المجتمعية أو الاختصاصيين.. وهذا غير صحيح إطلاقاً..

القرار سيكون له تأثيرات شديدة السلبية على مستوى معيشة السوريين



● ما مدى صوابية تخفيض سعر صرف الليرة السورية في هذه المرحلة التي تشكل أبرز ملامحها الأزمة الكبرى التي تعصف بالرأسمالية؟ إن هذا القرار سيكون له تأثيرات مباشرة شديدة السلبية على

مستوى معيشة كل مواطن سوري، وعلى الصناعة الوطنية بالقطاعين الخاص والعام، ولن يستفيد منه إلا الذين هربوا الأموال المنهوبة من سورية ثم حولوها إلى دولارات، فهذا التخفيض سيعطي هؤلاء أرباحاً إضافية هائلة على الأموال التي نهبوا، كما إن قسماً كبيراً من فروق سعر الصرف ستذهب إلى جيوب بعض التجار على حساب الشعب والوطن، فعندما يرتفع الدولار على حساب الليرة السورية سترتفع أسعار جميع المواد المستوردة والمصنعة داخل البلد، لذلك على الحكومة التفكير الجدي بتخفيض التكلفة الصناعية قبل التفكير برفع أسعار الدولار، وهذا الموضوع مهم جداً ويجب مشاركة الاتحاد العام لنقابات العمال بنقاشاته لأن العمال هم أول من يتأثروا بهذه الإجراءات، وكذلك اتحاد الفلاحين لأن أضراراً كبيرة ستلحق بالزراعة والمزارعين، وباعتبار أن القرار خطير للغاية، يجب التحضير لحملة واسعة لمواجهة، فالحكومة ليست لديها ولا تملك المعلومات والبيانات الكافية لاتخاذ قرار كهذا، وكان عليها الأخذ بآراء كافة الاقتصاديين الوطنيين الذين تفهمهم حياة الوطن والمواطن قبل التفكير بإجراء كهذا..

● اقتراح كهذا. هل هو أولوية للاقتصاد والمجتمع؟

الأولوية في هذه الظروف تكمن في تأمين الحياة الكريمة لأبناء الوطن، حتى تتكامل المواقف الداخلية مع المواقف الخارجية المشرفة، وبالتالي فالمطلوب هو حل مشكلة البطالة ومحاربة ومكافحة الفساد ومحاسبة كل مسيء والعمل على تطوير الصناعة الوطنية، عبر تخفيض التكلفة الإنتاجية وليس على أساس رفع الدولار، لذا فإن التريث في اتخاذ قرار كهذا أفضل بكثير من السرعة في تنبيه، لكن الحكومة أصبحت وكأنها مؤسسة اقتصادية تابعة للبنك الدولي، فكل ما

هل نحن أمام زلزال جيوسياسي وشيك؟

◀ **خوزيه ميغيل ألونسوترابانكو**
● **ترجمة قاسيون**

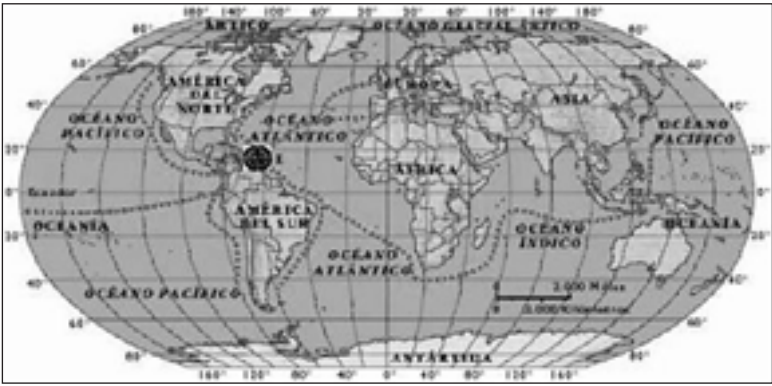
من المؤكد أنّ الاضطراب الاقتصادي والمالي الذي يعيشه العالم ستكون له عواقب وخيمة خارج هذين الحقلين. في الواقع، قد تكون تداعياته الجيوسياسية أكثر خطراً مما هو معترف به على نحو شائع، وهو عنصر لا يمكن لرجالات الدولة أو للمحللين إهماله. كثيراً ما يرى بعض الباحثين أنّ السياسة والاقتصاد مفصولان بطريقة ما. مثل هذه النظرة خاطئة بالكامل لأن السياسة والاقتصاد مرتبطان على نحو وثيق. حقيقة الأمر أن السلطة السياسية والازدهار الاقتصادي ينمّي كل منهما الآخر. وعلى نحو مشابه، تتجو المشكلات الاقتصادية في معظم الأحيان لتوليد مشكلات سياسية، والعكس صحيح على حد سواء. لذلك، فمن المعقول تماماً التأكيد على أنه سيكون لهذه الأزمة المالية تأثير كبير على موازين قوى النظام الدولي. فبعض الدول (ومن بينها قوى عظمى) يمكن أن تعيد تحديد أولوياتها. وبعضها الآخر في وضع حرج يقتضيها القيام بتعديلاتٍ جسيمةٍ تخص سياساتها.

لنأخذ حالة الولايات المتحدة. ففي أعقاب انتهاء الحرب الباردة، كانت تعزز إنشاء حقبة القطب الوحيد، يبقى فيها وضعها المهيمن بعيداً عن أية منافسة (ما أطلقت عليه تسمية «مشروع القرن الأمريكي الجديد»). لكن توجب على واشنطن التعامل مع عدة عوائق وتحديات، مثل صعود قوى عظمى أخرى (الصين وروسيا) وتكاثر الأنظمة المناهضة للولايات المتحدة (إيران وفنزويلا). إضافة

انتقادات جزائرية – فنزويلية لواشنطن

«يللي بيتو من زجاج...»

انتقد رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحي، ملاحظات وزارة الخارجية الأمريكية حول الحريات وأوضاع حقوق الإنسان بالجزائر. وقال إن بلده «يتعرض للهجوم لأنه رفض إقامة علاقات مع إسرائيل واعترض على نشر قواعد عسكرية أمريكية فوق أراضيه». ونقل التلفزيون الحكومي عن أويحي قوله: «ينبغي على واشنطن أن تنظف بيتها أولاً.. فهي ليست أهلاً لإعطاء دروس في حقوق الإنسان ولا يحق لها بالذات أن تتكلم عن التعذيب»، مشيراً إلى أن الحكومة «مسؤولة أمام مواطنيها الجزائريين وما عدا ذلك وكل ما يقال لا يهمنّا». بدوره قال وزير الداخلية يزيد زرهوني في رده على الولايات المتحدة «الأفضل أن يعتني كل واحد بشؤونه الداخلية، فالجزائر ليست بحاجة لتلقي دروس ممن يضعون أنفسهم أوصياء على الآخرين، وعلى الأمريكيين الذين ينتقدوننا أن يحدثونا عما جرى في معتقل غوانتانامو». في سياق متصل أصدرت وزارة الخارجية في فنزويلا بياناً صحفياً أكدت فيه أن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، ودفاعاً عن سيادة الشعب الفنزويلي، ترفض بشدة التقرير الذي نشرته وزارة الخارجية الأمريكية والذي تدعي من خلاله تقييم الحالة العامة لحقوق الإنسان في عدد من بلدان العالم، من بينها فنزويلا، لأن «هذه الممارسة الصادرة عن بيروقراطية الولايات المتحدة غير مقبولة، والتي قام بها موظفون تابعون للدولة التي تمتلك السجل الأكثر امتلاءً بالانتهاكات والقمع ضد الكرامة البشرية في التاريخ المعاصر، والذين نصبوا أنفسهم، دون وجه حق ولا شرعية، كقضاة على الدول الأخرى».



الولايات المتحدة فجأةً جباية قسم على الأقل من هذا الدين؟ إن رفضت الولايات المتحدة التسديد، كيف سيكون رد فعل دائئها؟ علاوةً على ذلك، فالأزمة المالية الاقتصادية قد تحدّ فعلياً من قدرات الناتو العملياتية خارج حدوده. يخطط حلف شمال الأطلسي في الوقت الراهن لزيادة تواجده العسكري في أفغانستان. كما أنّه يسعى للتحرك قدماً نحو الشرق، إلى الفضاء السوفييتي السابق. غير أنّ مثل هذا البرنامج قد تعرقله انشغالات أكثر التصاقاً بالأوضاع الداخلية في البلدان الأعضاء.

يبدو أن عدة بلدان أوروبية (بعضها أعضاء في كل من الناتو والاتحاد الأوروبي) تواجه منذ حين تعقيدات اجتماعية سياسية، أدت إليها مصاعبها الاقتصادية والمالية الخطيرة (نقصان الائتمان، البطالة، انخفاض

بعد مشاورات مع الرئيس السابق فيدل، عزل الرئيس الكوبي راؤول كاسترو بعضاً مع أشهر السياسيين في كوبا في تعديل وزاري أكد أنه يهدف إلى جعل الحكومة أكثر كفاءة ومن أجل تحسين النظام الكوبي، في حين قال فيدل إن بعض هؤلاء استهوا «عسل الفساد».

ويعد كل من وزير الخارجية فيليب بيريز روك، وكارلوس لاج نائب الرئيس من أبرز الأسماء التي فقدت مناصبها. وعزل لاج من منصبه أميناً تنفيذياً لمجلس الوزراء لكنه لم يرد ذكر هل سيبقى أحد نواب رئيس مجلس الدولة وهي أعلى هيئة لصنع السياسة في كوبا. وعزل أيضاً راؤول دي لا نوز وزير التجارة الخارجية وخوسيه لويس رودريجز جاريا وزير الاقتصاد والتخطيط منذ وقت طويل. وكانت الجزيرة الخاضعة للحصار الأمريكي الجائر منذ قرابة نصف قرن قد أجرت إصلاحاً زراعياً جديداً على مدى الشهور القليلة الماضية، في إطار سلسلة من الإصلاحات في مجالي الزراعة ودعم الإنتاج

قيمة العملة، الديون الخارجية، النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي). وفي حال تعرّضت أوضاعها لمزيد من التدهور، فمن الوارد نشر قوات الناتو في أراضي أحد أعضائه أو أراضي أكثر من عضو. سيكون الهدف الرسمي حماية الاستقرار السياسي. أما الهدف غير الرسمي (والحقيقي)، سيكون منع حكومات صديقة للناتو من الانهيار. فبلدان مثل أيسلندا ورومانيا وهنغاريا واليونان وبولونيا وحتى إيطاليا وفرنسا في وضع ينذر بالشؤم بشكل خاص. وفقاً لمجلة دير شبيغل، فإن بريطانيا نفسها (المهد الحقيقي للتمويل الحديث) هي «على حافة الانهيار المالي».

يمكن استبعاد هذا السيناريو بوصفه بعيد الاحتمال، لكن حتى قطاع المال الأمريكي يخضع لظروف حرجة. وكما لاحظ مؤخراً رئيس وزراء روسيا فلاديمير بوتين، «... مصارف الاستثمار، فخر وول ستريت (ذات مرة)، قد كُفّت واقفياً عن الوجود، ففي اثني عشر شهراً فقط، تجاوزت الخسائر الأرباح التي حققتها في الأعوام الخمسة والعشرين المنصرمة...».

الفيدرالية الروسية نفسها ليست منبعة. فخطط الكرملين، على سبيل المثال، لجعل موسكو مركزاً مالياً دولياً لم تعد محتملة التحقق اليوم، بسبب انخفاض قيمة الروبل. على الرغم من ذلك، تعلم الحكومة الروسية أنها تملك قدرة هامة على المناورة بفضل الأزمة. فورقتها الرابحة الرئيسية هي احتياطاتها الضخمة من العملات الأجنبية (ثالث أكبر احتياطيات في العالم) التي كدّستها خلال السنوات المنصرمة. إضافةً إلى أنّ صادرات الأسلحة والطاقة الروسية هي مصدر دخل يمكن الاعتماد

فيدل: «بعض المسؤولين استهواهم عسل الفساد»

يتم إغلاق ولو حتى مدرسة أو جامعة واحدة، وظل العاطلون عن العمل يتلقون أجوراً تصل إلى أكثر من ٦٠ بالمئة من المرتبات التي كان يمكن أن يحصلوا عليها لو كانوا على رأس عملهم.

تزامن ذلك مع انخفاض حاد في واردات البلاد من النفط والآليات الزراعية، ما أدى إلى تراجع حاد في الإنتاج الزراعي الكوبي الذي عرف عنه الوفرة من خلال استخدامه الآليات الزراعية الحديثة والأسمدة الأزوتية. وإزاء هذا الوضع تحركت كوبا صوب التشجيع على استخدام وسائل زراعية أكثر ديمومة وتطوراً. وكنتيجة لهذا التحرك تمكنت كوبا من إنتاج ٦٠ بالمئة مما تستهلكه حالياً من الخضار والفواكه ضمن حدود المدينة. لكن، عموماً ما تزال كوبا اليوم تستورد كميات كبيرة من المواد الغذائية، ما يعرضها بشكل حاد لتقلبات أسعار السلع التموينية في العالم، ما يجعل حكومتها أكثر حذراً في التعامل مع النتائج السلبية الناجمة عن الكساد في الاقتصاد العالمي.

الغذائي، حيث أعيد توزيع الأراضي غير المستثمرة والملوكة للدولة، على المزارعين والتعاونيات الزراعية بمعدل يتراوح ما بين ٩٩.٣٣ هكتاراً.

سيمح المزارعون المستفيدون من عملية الإصلاح الزراعي الأخيرة سند ملكية للأراضي التي ستوزع عليهم، وسيكونون قادرين على بيع منتجاتهم الزراعية للدولة أو للمستهلك مباشرة، بيد أنه لن يسمح ببيع الأراضي التي سيتم توزيعها وذلك بغية منع المضاربة والاتجار بالأراضي. يأتي هذا التطور في كوبا على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أدت إلى نشوب إضرابات في أكثر من ثلاثين بلداً العام المنصرم. في وقت وضعت فيه كوبا خلال «الفترة الخاصة» من تسعينيات القرن الماضي، على رأس أولوياتها ضمان عدم المساس بالمكاسب الاجتماعية الرئيسية للثورة، وذلك على الرغم من الأحوال الاقتصادية القاسية التي مرت بها البلاد في ظل الحصار، حيث بقي الكوبيون ينعمون برعاية صحية مجانية عالية المستوى، ولم

عروبة ماتبقى من «القدس» في خطر!

العربية بمدينة القدس، كما بكل الأراضي الفلسطينية، فإن أصوات المقدسين لم تتوقف عن حث «الأشقاء» والأصدقاء لمد يد الدعم لصمودهم. فالسلطة الفلسطينية لاتمتلك غير مناشدة الجلال بأن يتوقف عن ذبح الضحية، وبالطلب من الرئيس الأمريكي التدخل لوقف ما يحصل! ناهيك عن عجز جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عن اتخاذ أية خطوة عملية واحدة لمواجهة مايجري. أما القوى الوطنية الفلسطينية فهي منشغلة هذه الأيام بتحقيق القضايا العالقة (المصالحة والتهدةة وفتح المعابر...وشاليط). إن ماتتعرض له مدينة القدس وجوارها يتطلب من جميع القوى الوطنية، الرسمية والشعبية، العمل السريع لدعم صمود أهلنا داخل المدينة، بالإعلان عن إنشاء صندوق مالي تشرف على إدارته عناصر مقدسية معروفة بنظافة اليد، وتشكيل لجان متخصصة «قانونية» بمشاركة قوى عالمية، لدحض المزاعم الصهيونية حول قوانين البناء والتملك وحقيقة المخالفات. إن جهداً استثنائياً عربياً وإسلامياً ودولياً لمواجهة تهويد المدينة، أصبح مهمة وطنية راهنة، وتنفيذها يحتاج لأسلوب جديد في العمل والأدوات لدعم بقاء السكان داخل مدينتهم، وحماية مقدساتهم وممتلكاتهم.

■ **نقلًا عن «كنعان الإلكترونية، بتصرف**

◀ **محمد العبد الله**

جاءت الإنذارات/الإخطارات الأخيرة التي تسلمها أصحاب المنازل الثمانية والثمانين، سكان حي البستان في منطقة سلوان الموجودة داخل بلدية القدس المحتلة، لتدفع إلى الواجهة معركة صمود أبناء القدس في الدفاع عما تبقى من عروبة مدينتهم، في وجه عمليات تهويدها، المنطلقة من طرد سكانها عبر دفعهم لمغادرة أماكن إقامتهم والانتقال للسكن في مناطق أخرى. ويتهدد الهدم تلك المنازل بعدما رفضت بلدية القدس المصادقة على الخارطة الهيكلية التي قدمها الأهالي لترخيص بيوتهم المقامة قبل احتلال المدينة في العام ١٩٦٧. وتعمل بلدية القدس على إخلاء ألف وخمسمائة مواطن مقدسي من بيوتهم في الحي بدعوة أن البناء غير مرخص وأن البيوت أقيمت في منطقة ذات أهمية تاريخية! لأن بلدية القدس، وكما يتضح من مخططات التنظيم الصهيونية، والموضوعة منذ عام ١٩٧٧ على خطة الهدم والطرده للمواطنين العرب، تهدف إلى «تأهيل» المنطقة لمشروع إقامة «مدينة الملك داود».

إن تنفيذ مخططات الهدم والتهجير تتم بخطوات متسارعة من أجل تحويل القدس لمدينة يهودية كما هو واضح وجلي في تنفيذ المخطط الصهيوني الهادف لإفراغ القدس الشرقية المحتلة تماماً من

العرب حتى عام ٢٠٢٠ بعدما أظهر العديد من الإحصاءات أن عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية يقارب ٢٦٠ ألف عربي بينما تجاوز عدد اليهود أكثر من ١٨٢ ألفاً، ولهذا بدأت حكومة العدو، بإقامة الجدار لتتخلص من ١٠٠ ألف عربي من أجل إقامة القدس الكبرى بحسب المفهوم الصهيوني، بالإضافة لفرض إجراءات متعددة تخدم تحقيق الهدف الاستراتيجي «تهويد المدينة» من خلال سحب الهويات ورسوم الضرائب الباهظة. ولهذا فالمحاولة الأحدث في مسلسل طرد المواطنين، وهدم بيوتهم، من أجل «إعادة البناء» لمستعمرات جديدة، لتحقيق هيمنة ديمغرافية كاملة للمستعمرين اليهود فيما يعرف «غلاف المدينة» أو «الحوض المقدس»، ولتثبيت «وقائع جديدة» على الأرض، لفرضها راهناً ومستقبلاً على الطرف الفلسطيني، على أساس مبدأ الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون بـ«أن ما لليهود في القدس سيبقى تحت سيطرتهم، وما هو فلسطيني سينتقل للسيادة الفلسطينية».

وقد حذرت «مؤسسة الأقصى» في تقريرها الإحصائي الصادر مؤخراً، والذي يغطي الانتهاكات التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال في القدس والمسجد الأقصى خلال عام ٢٠٠٨ من خطورة الأوضاع التي تهدد المدينة والمسجد. ويشير التقرير إلى «أن سلطات الاحتلال

والبورّ الاستيطانية داخل البلدة القديمة التي تعود إلى الوقف الإسلامي».

إن مايجري للمواطنين العرب في حي البستان، ماهو سوى الحلقة الجديدة في مسلسل التهويد و«الترانسفير» الصهيوني. فقد عانى قبل بضعة سنوات، العرب الجهاديين والكعابنة» سكان الأجزاء الشمالية الشرقية من المدينة من إجراءات الطرد. كما أن ماتتعرض له عشرات العائلات في حي« الشيخ جراح» من مضايقات وتهديدات يومية، يفضح خطة الاستيلاء على المنازل العربية، وما الكارثة التي لحقت بعائلة«الكرد» المقدسية، سوى التعبير الأكثر فاشية، على النهج الذي تمارسه حكومة العدو، في الضفة الفلسطينية المحتلة، كوجه آخر لما تمارسه منذ أكثر من ستة عقود في فلسطين المحتلة. فمشروع تهويد الجليل والنقب والتي تسميها المحافل الرسمية الصهيونية تضليلاً«خطط التطوير»، ومايتعرض له المواطنون العرب في عكا ويافا، منذ بضعة أشهر، وما يعانيه هذه الأيام أهلنا في قرى وبلدات المثلث في منطقة وادي عارة، وفي الطيرة وقلنسوة وكفرقاسم، من قوانين تعسفية لهدم بيوتهم، وكذلك ما يواجه أبناء شعبنا في حي« الحليصة» في مدينة حيفا، من عمليات ابتزاز وتهديد بالإخلاء، يشير إلى تصعيد جديد بالوقف السياسي الصهيوني من أبناء الشعب العربي الفلسطيني المثبتين بأرض وطنهم. في ظل المشهد الكارثي الذي يخيم على الأحياء

«صفحة جديدة... بالإكراه»



العلاقة المستقبلية مع سورية» وإلى «ضرورة أن تعود هذه الخطوة بفوائد على الولايات المتحدة وحلفائها وقيمهم المشتركة»!

«الإكراه».. فلسطينياً- عربياً

وهذه الأخيرة، أي «القيم المشتركة» هي ما شددت عليه كلينتون خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مجرم الحرب الصهيوني شيمون بيريز، في توصيفها لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بما يتعدى المصالح بالمعنى المباشر، مقدمة في الوقت ذاته فروض الطاعة الأمريكية بالالتزام المطلق في كل زمان ومكان به أمّن إسرائيل، ومكتفية أمام «المتشدد» نتيهاهو بتكرار مبدأ «إقامة دولة فلسطينية». في حين رد عليها الأخير، الذي يعارض هذه الفكرة لمصلحة إقامة «كيان حكم ذاتي فلسطيني داخل دولة إسرائيل اليهودية»، بأن على واشنطن وتل أبيب «أن يجدا لغة مشتركة»، وذلك في وقت تمخض فيه «جبل التودد» لغزة وشهادتها عبر مؤتمرا إعادة إعمارها، الذي انعقد في شرم الشيخ، عن عود بأموال تم تقنينها عما أعلن عنه سابقاً، ولكنها بقيت مشروطة سياسياً بالانقياد «وطنياً» خلف محمود عباس، وبألا تصل إلى حكومة «حماس»، المغضوب عليها أمريكياً-إسرائيلياً-أوروبياً- وحتى من غالبية الأنظمة العربية.

كما ينسحب هذا «التودد» العجيب على العراق وإقليم دارفور في السودان. فانسحاب قوات الاحتلال الأمريكية من الأول سيبقى رغم كل التهليل المرافق له ولجِدولته الزمنية في ٢٠١٠(١١٩٩)، انسحاباً مبتوراً وكاذباً مع الإبقاء على قوة تتراوح بين ٣٠ - ٥٠ ألف جندي أمريكي لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب سواء مع قوات الأمن العراقية أم بدونها» ومن أجل «تدريب وأعداد القوات العراقية، لحماية مشاريع الإعمار المدنية وأعضاء السلك الدبلوماسي والمشاريع الدولية»، أي المشاريع التي تنفذها شركات النهب المقونن للثروات العراقية.

أما مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير بتهمة ارتكابه جرائم حرب في



انخفض التصدير بمعدل سنوي ٢٤ ٪ مقارنة مع ٢٠ ٪ أعلن عنها سابقاً.

خلال ذلك، يبدو أن اقتصاديات العالم الأخرى هبطت بشكل حقيقي في الربع الأخير. فقد أعلنت الهند عن انخفاض نمو إجمالي إنتاجها القومي في الربع الأخير أكثر مما كان متوقعا، بينما قالت اليابان إن إجمالي دخلها القومي تقلص بأكثر من ١٢ ٪. هبط أيضا النمو في أوروبا بمعدل سنوي ٥.٩ ٪. هذه الأرقام تعني بأن الولايات المتحدة لاستطيع الاعتماد على شركائها التجاريين في شراء بضائها والمساعدة على إنقاذ وتعويم نشاطات الشركات والأعمال الأمريكية التي تفرق.

انخفض الاستثمار الخاص في كل المجالات بمعدل سنوي ٢١ ٪ في الربع الأخير.إن هذا مؤشر

◀ عبادة بوظو

في برامج الحاسوب المختلفة هناك أوامر مثل «فتح صفحة» أو «إدراج شريحة» أو «ورقة»، وكذلك عمليات «قص» و«نسخ» و«حذف» و... «إقحام»، الخ من التعليمات «البديئية». غير أنه ومع السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة هناك تعليمة حاسوبية «ذكية» جديدة: فتح أو إدراج، ولكن «بالإكراه»!..

«الإكراه»... سورياً

فقد ترافق «الحديث» عن «رغبة» إدارة أوباما «بفتح صفحة جديدة في التعامل مع العالم بما فيه سورية»، و«تعزيز» هذا «الإيحاء» عبر إرسال مختلف الوفود إلى دمشق بعد فترة من «القطعية»، ترافق مع تسعير الضجيج حول سورية وبخصوصها. مرة، ارتباطاً ببحث «الملف النووي السوري» في اجتماعات خاصة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإطلاق تسريبات حول ثبوت وجود آثار يورانيوم ومشتقاته لا علاقة لها بالفدائف الإسرائيلية (أو الأمريكية- لا أحد يعرف!) التي أصابت موقعا في دير الزور في عام ٢٠٠٧، خلافاً للتأكيدات السورية. ومرة ثانية بالضجة الإعلامية «المسيسة مسبقاً» والمترافقة مع بدء عمل المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري الأب. وهو ما يجعل تلك العلاقة الجديدة المرتقبة بين دمشق وواشنطن قائمة من وجهة نظر الطرف الآخر ليس على «الاحترام المتبادل ومحاولة فهم قضايا المنطقة من أطرافها المعنية»، بقدر ما هي قائمة، كما كانت الحال مع الإدارة السابقة، على معاولات الابتزاز والإملاء، مع إضافة بسيطة ومبتكرة في آن معاً: «ود بالإكراه»!

وضمن هذا المفهوم، قام عدد من النواب الأمريكيين، مرة أخرى، في ٢٦ شباط ٢٠٠٩، برفع مشروع قانون جديد ضد سورية تحت الرقم ١٢٠٦ إلى مجلس الشيوخ الأمريكي تحت عنوان «قانون محاسبية سورية وتحريرها»، هو عبارة عن «تفتيح» للقانون الصادر سابقاً في تشرين الأول ٢٠٠٢ من حيث تشديد العقوبات على سورية، والعمل «على مواجهة التهديد الذي تمثله سياساتها، ودعم الانتقال إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً فيها».

وأبرز ما ينص عليه مشروع القانون المطالبة بتشديد العقوبات على سورية لدعمها الأعمال والمنظمات الإرهابية وإيوائها، وتطويرها صواريخ بعيدة المدى وأسلحة كيميائية وبيولوجية وإشعاعية وربما نووية، وتدخلها المتواصل في شؤون لبنان الداخلية». ويدعو النص أوباما للاقتراح على مجلس الأمن فرض حصار دولي على سورية، بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وحتى عندما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون من تل أبيب عزمها على إرسال موفدين إلى دمشق، ربطت ذلك «ببحث بعض القضايا معها (ومعالجة) القلق الذي تمثله سورية»، مشيرة إلى أنه «من الصعب التكهن بشكل

أسوأ هبوط للاقتصاد الأمريكي منذ 1929

◀ ترجمة حسين علي - بوسطن

مع انخفاض الاستهلاك والتصدير، انخفض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمعدل سنوي ٦.٢ ٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وفقا لتقرير وزارة التجارة. كان التقدير الأول لإجمالي الناتج القومي الذي صدر في كانون الثاني قد أعلن عن نسبة انخفاض ٣.٨ ٪. إن الأرقام الحديثة الصادرة- والتي تمثل أشد انحدار منذ أعماق الركود الاقتصادي في عام -١٩٢٩ دفعت الاقتصاديين إلى التشاؤم. حتى وقت قريب، كان يدفع العديد منهم أمل بنهوض الاقتصاد في عام ٢٠٠٩، أما الآن فلايوجد في الأفق دلائل على نهوض الاقتصاد من ركوده في هذه السنة. إضافة إلى البيان الجديد المعدل لإجمالي الناتج القومي، تدل المؤشرات الاقتصادية للشهرين الأولين من هذه السنة على استمرار زيادة حدة الركود. في كل أسبوع من أسابيع شباط ملأ أكثر من ٦٠٠٠٠٠ عامل استمارات بطالة، وارتفع معدل البطالة من ٧.٢ ٪ في كانون الأول إلى ٧.٦ ٪ في كانون الثاني.

قالت كريستينا رومير، رئيسة مجلس مستشارين اقتصاديين، في اجتماع اقتصادي الجمعة برعاية جامعة شيكاغو وجامعة برانديس «سيكون الربع الأول من هذه السنة سيئاً» موضحة أن مسؤولي إدارة أوباما يراقبون بقلق عميق ماذا يجري حول العالم. تضمرت الولايات المتحدة من التزامن في الانكماش الاقتصادي العالمي الحالي.

ومتكافئة» على حل المشكلة الإيرانية و«توفير الأمان النووي»، «لأن الصواريخ التي يجربها الإيرانيون قد تستطيع الوصول إلى روسيا وإلى أوروبا الشرقية والغربية على حد سواء»، ولأن «الهدف من نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في شرق أوروبا هو إيجاد الحماية من تهديدات إيرانية محتملة وليس تهديد روسيا»، والتلويح بالتالي ب«صفقة» أمريكية- روسية «تراجع» فيها واشنطن عن مد الدرع مقابل نجاح موسكو في مسعاها المذكور مع طهران، علماً بأنه لا أمريكا ستراجع عن مد صواريخها (لأن التهديد الأكبر لواشنطن من وجهة نظرها هو روسيا)، ولا إيران ستراجع عن برنامجها النووي، أي أن أية صفقة مقترضة ستكون في الهواء.. ولكن الثابت هو المزيد من قرع طبول الحرب وتهيئة أجوائها، ومن بين ذلك التصريحات الملتبسة لوزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني من أن« حرباً مع إيران ستكون كارثة بالنسبة للعالم بأسره»، مستدركاً أنه مع الانخفاض الحالي الحاد في أسعار النفط «فإن فكرة فرض عقوبات فعلية سيكون لها أثر رهيب»!

وكانت إيران، بمحافظيها ومعتدليها، استقرأت تعيين إدارة أوباما لدينيس روس مستشاراً خاصاً للشؤون الإيرانية كخطوة تصعيدية تتناقض بوضوح مع أقوال أوباما عن رغبته في إحداث تغييرات في العلاقات الإيرانية- الأمريكية، بل هي تتعلق برغبة المذكور في إحداث «ثورة حريرية» في إيران. فبينما تهكم كاظم جلالي عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، قائلاً إنه «كان من الأفضل بكثير تعيين أرييل شارون أو إيهود أولمرت» (بدلاً عن روس)، أعرب محمد أبتاحي، نائب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، عن اعتقاده «أن الأمور تقود إلى نقطة قد يلتقي فيها الإجماع على مواجهة مع إيران»، علماً بأن بعض الباحثين في الولايات المتحدة ذاتها لا يختلفون مع هذا الرأي، حيث قال وليام بيبيمان، الأستاذ الباحث في دراسات الشرق الأوسط بجامعة مينيسوتا، إن «خلفية روس المعادية لإيران قد تمثل عقبة على طريق بدء محادثات إيجابية»، مذكراً بأن روس كان ضمن الموقعين على مشروع «القرن الأمريكي الجديد» الذي دعا لغزو العراق في التسعينات.

الإمبراطورية المكروهة!

في نهاية المطاف، وإذا كان «الإكراه» كمفهوم وأسلوب ودلالة، أمراً مستخدماً منذ القدم في العلاقات «الاجتماعية» و«الأمنية» وتبعها في بعض المبادلات «الاقتصادية» و«السياسية»، فإن لغة وأداة الإكراه ذاتها، وبغض النظر عما يسبقها أو يليها من مبررات ومسوغات، تحاول واشنطن فرضها في علاقاتها «الدبلوماسية» مع دول منطقتنا، في وقت تجد فيه ذاتها، تحت وطأة تناقضاتها الداخلية والخارجية، إمبراطورية «مكروهة» على الانهيار.

o.bozo@kassioun.org

شؤون عربية ودولية

اللجنة الوطنية تهنيء الشيوعيين اللبنانيين بنجاح مؤتمرهم

الرفيق العزيز خالد حدادة الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني..

تتقدم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين منكم ومن جميع الرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني التوعم بأحر التهاني الرفاقية بمناسبة نجاح أعمال مؤتمر حزبكم العاشر وانتخابكم مجدداً لحمل مسؤولية الأمين العام.

وإذا كانت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تعد هدفها الرئيس إعادة بناء الحركة الشيوعية في سورية واستعادة الدور الوظيفي للحزب في حياة البلاد وطنياً واجتماعياً وطبقياً، فإنها تنظر باعتزاز لإنجازات الحزب الشيوعي اللبناني الشقيق في تعزيز وحدة الحزب وتجديد شبابه ومقاومته لأعداء الخارج والداخل ومواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية عبر الالتزام بخيار المقاومة، والذي كان للحزب الشيوعي اللبناني شرف المبادرة فيه، وسعى معكم لتطوير هذا الدور بالتحالف مع كل القوى الوطنية والإسلامية المقاومة..

إننا إذ نتوجه بتمنياتنا الرفاقية لكم بالنجاح في مسؤولياتكم ومهامكم الجديدة . القديمة، نتطلع إلى تعزيز التعاون الرفاعي مع حزبكم الشقيق وجميع قوى اليسار الحقيقي في المنطقة، والتي هي جزء من قوى الحركة الثورية العالمية التي تضطلع الآن بمسؤوليات تاريخية في هزيمة كل قوى الرأسمالية العالية.

دمشق ٢/٢/٢٠٠٩

● مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي اللبناني ينهي أعماله.. التأكيد على المقاومة الشاملة ضد المشاريع الإمبريالية في المنطقة

أنهى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي اللبناني أعماله يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٩، باتخاذ عدداً من القرارات، وانتخاب قيادة جديدة ضمّت وجوهاً جديدة تدخل للمرة الأولى المراكز القيادية..

وكانت أعمال المؤتمر قد بدأت يوم الخميس ٢٦/٢/٢٠٠٩ بحفل افتتاح ضم عدداً من الوفود من مختلف أنحاء العالم.. وقد خصّص يوم الجمعة للنقاش في السياسة، فيما تناول المؤتمرون يوم السبت قضايا تنظيمية. أما أبرز ما قرره المؤتمرون، فهو التأكيد على الخيار الاشتراكي والتعاون مع الأحزاب العربية التقدمية. وأكد على ضرورة تطوير النقاش الفكري والثقافي داخل الحزب، وزيادة الاهتمام ببناء الدولة المدنية والعلمانية وإيلاء أهمية كبرى لمعالجة القضية الطائفية والحرص على إظهار الوجه الطبقي للحزب.

وأكد المؤتمر على ضرورة النضال في ميدان العمل الجماهيري، وتعزيز الاقتصاد الوطني، والعمل من أجل تعزيز تدخل الدولة لمصلحة الفئات المهمشة، والتصدي للمحاولات السلطوية لضرب الحركة النقابية، والاهتمام أكثر بموضوع انتساب الشيوعيين إلى النقابات.

وتطرق التقييم السياسي إلى مسألة المشروع العربي واللبناني الذي هو جزء من المقاومة الشاملة ضد المشاريع الإمبريالية في المنطقة..

بعد المؤتمر التأمّت اللجنة المركزية وأعدّات انتخاب الدكتور خالد حدادة بالتركية أميناً عاماً للحزب.

وقد أكد حدادة، في تصريح للزميلة «الأخبار»، أن «المؤتمر محطة على طريق نقل الحزب إلى مرحلة تفعيل دوره في عملية التغيير الديمقراطية». ورأى أن «الحيوية التي سادت خلال العمليّة الانتخابيّة تشجّع على القول إن الحزب موحّد رغم تنوّعه، ولذلك فإنّه سيستطيع الانتقال إلى مرحلة التغيير»..

المحرومون في الاتحاد السوفياتي.. (3/3)

◀ سيرغي كارا ـ موزا

• ترجمة: حمزة منذر

كانت سلاسل الرسوم ابتكاراً عبقرياً لنقل الرسائل للأشخاص الذين لم يعتادوا القراءة، وقد أصبحت هذه الرسوم جزءاً هاماً من الثقافة الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت حتى ظهور التلفزيون أداة جبارة للهيمنة بحيث يمكن القول : إن تاريخ الإيديولوجيا الأمريكية الحديثة بكامله ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ تلك السلاسل. ويكتب عن هذه الرسوم عالم الثقافة إمبرتو ايكو الذي درس هذه الظاهرة: «لقد ولدت الرسوم ثقافة فريدة هي الثقافة الجماهيرية، التي تقوم البروليتاريا فيها بإدراك النماذج الثقافية للبرجوازية، وهي وثقة تماما بأن ذلك هو تعبيرها المستقل عن ذاتها».

الرسوم: البديل الروحي للأمريكيين!

لتصوير الأهمية التي يمثلها الغذاء الروحي بالنسبة للأمريكيين نسوق الحادثة التالية: أدى إضراب عمال المطابع الأمريكيين إلى انقطاع وصول سلاسل الرسوم إلى أكشاك البيع، وقد بلغ استياء السكان من الشدة قدراً جعل عمدة نيويورك يقوم شخصياً، ولعدة أيام، بقراءة تلك السلاسل عبر الإذاعة من أجل طمأنة سكان مدينته.

وفي مثال آخر: أقام سكان إحدى مدن ولاية إيلنويس استفتاءً شعبياً غيروا فيه اسم مدينتهم إلى متريوليس على اسم المدينة الخيالية التي يعمل فيها سوبرمان.

لقد دلت الأبحاث المهمة على أنه في منتصف الستينات كان هناك ٨٠ ـ ١٠٠ مليون أمريكي يقومون يومياً بقراءة السلاسل في الجرائد، أي أن ٥٨٪ من الرجال و٥٧٪ من النساء لم يكونوا يقرؤون تقريباً من الجرائد سوى تلك السلاسل، فحتى أثناء الحرب العالمية الثانية كان قارئ الجريدة العادي يقوم بقراءة السلسلة أولاً، ثم يقوم بقراءة ملخص أخبار الحرب. كما بينت الدراسات أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ ـ ٣٩ سنة أبدوا اهتماماً كبيراً بسلاسل الرسوم. أما فيما يتعلق بالأطفال في سن المدرسة فإن ٩٩٪ منهم يقرؤون السلاسل بانتظام، بحيث تتحول مناقشة سلاسل الرسوم الهزلية إلى موضوع رئيسي في أحاديث الطلاب، الشيء الذي يجعل هذا (النوع من الثقافة) آلية بالغة الأهمية في التنشئة الاجتماعية للأطفال.

لقد أصبحت الشخصيات المبتكرة وحتى النماذج الأولية التي تم إيجادها بشكل اصطناعي كـ«سوبرمان» أو «بات مان» مثلاً جزءاً ضرورياً من العالم الروحي للإنسان الأمريكي.

عندما قام (ألكاب) مؤلف السلسلة المشهورة «ليل إبنير» بإدخال شخصية جديدة لسلسلته: «لينا» المرأة الأقبح في العالم أو «المرأة الضبيعة»، طلب من القارئ أن يرسل اقتراحاته في رسم ملامح وجه تلك المرأة، فكانت النتيجة أن استلم أكثر من مليون رسالة بهذا الشأن.

«إبنير» تنشر في أكثر من ألف جريدة أمريكية، ويقرؤها ٨٠ مليون أمريكي يومياً، وقد قام جون شتينبك بترشيح ألكاب لنيل جائزة نوبل في الآداب. ويمكن إرجاع هذا الاستيلاء الناجح للعناية على جموع الجماهير بواسطة سلاسل الرسوم لامتزاج النص بالصورة البصرية.

من أجل استمرار

هيمنة الدولة

البرجوازية، حقق

الغرب التأثير المطلوب

على الجماهير عبر

توظيف كل الصفات

الجدابة لتيارات

المنشقين في خدمة

إيديولوجية يمينية

متطرفة..

اللغة بإعداد، ومن ثم إدخال المصطلحات التي أحدثوها في وعي القارئ. وسرعان ما دخلت هذه الكلمات والمصطلحات الجديدة إلى لغة الوعي اليومي، ومن ثم تحولت إلى اللغة الرسمية السائدة.

مع أننا في روسيا نعد أنفسنا أمة قارئة تقليدياً، لكن من الصعوبة بمكان أن نتصور الدور الذي لعبته سلاسل الرسوم في تشكل الوعي الجماهيري للأمة الأمريكية. وبغض النظر عن محتوى هذا الوعي، فقد خلقت السلاسل إحساساً باستقرار المجتمع، حيث كانت تقود العائلة الأمريكية العادية من جيل إلى جيل، وترزدها بمنظومة إحداثيات ومعايير ثقافية مستقرة. ففي إحدى كتب تاريخ سلاسل الرسوم الصادر عام ١٩٧٧، وردت معلومات عن السلاسل الهزلية الأكثر شهرة التي استمرت في الصدور ثمانين عاماً دون انقطاع، مثل سلسلة سوبرمان المعروفة، ومن أبرز هذه المعلومات «أن الأمريكي يمضي حياته برفقة الأبطال ذاتهم، ويستطيع أن يبني خطته الحياتية انطلاقاً من حياة تلك الشخصيات حيث يرتبط هؤلاء الأبطال بذكرياته منذ الطفولة، فهم أقدم أصدقاء لديه، وباعتبار أنهم يصحبونه عبر مسيرة حياته في الحروب والأزمات وتبديل أماكن العمل والطلاق وغيرها .. فإن تلك الشخصيات تصبح أكثر عناصر وجوده استقراراً».

في روسيا، كانت منظومة الإحداثيات المستقرة تقوم بشكل أساسي على الدين والعادات الشفهية غير المكتوبة والآداب، ولم تعرف اختلاق مثل تلك الأدوات بشكل اصطناعي ومهين كما هو سائد في المجتمع الأمريكي، ولكن الذي حدث في الستينات هو ظهور حالة فراغ وخلل في منظومة الإحداثيات، فتراجع تأثير الدين بشكل حاد، أما العادات الشفهية الآتية من القرية فأصبح تأثيرها ضعيفاً على الجيل الثاني من سكان المدينة. أما بالنسبة لدخول الأفكار الرفيعة في التفكير الجماهيري فلم يكن كافياً، ولم يسد هذا الفراغ، وقد أدى هذا الواقع إلى حالة أضغى فيها استهلاك الصور التي تحافظ على استقرار النواة الثقافية أدنى من المستوى المطلوب.

البدائل المزيفة.. طريق مسدودة

الطريق الذي يسير عليه الغرب سيقود إلى إفراغ الإنسان وفقدان علاقته مع العالم ومع الآخر، وإلى اختلال المسيرة الطبيعية لتطوره، لأن الغرب كمساحة مليئة بالصنميات، خلق إنساناً من نمط خاص. وفي هذا الاتجاه، وجد الغرب نفسه في طريق مسدود، فصناعة الثقافة الجماهيرية وجدت نفسها مضطرة لإنتاج صور يكون تأثيرها على الإنسان أكثر قوة وتدميراً، ولكن الشيء الذي يجب تسليط الضوء عليه هو أن الغرب تمكن بشكل مؤقت من الاستجابة للحاجات الجديدة للإنسان، وقام بإشباعها عبر البدائل المصطنعة والمزيفة. وبالنتيجة، استولت ثقافة إنتاج الصور الرخيصة على الجمهور، وبذلك تمكن النظام البرجوازي من الهيمنة الثقافية التي أكسبته الاستقرار.

لا يتسع المجال لنتناول كل أنواع (أنظمة الإشارات) التي تشترك في عمليتي إقامة الهيمنة أو نسفها، وسنكتفي بذكر نوعين منها: الأول ذو أهمية غنية عن التعريف، وهو مجال الأصوات، أي عالم الأشكال الصوتية للثقافة، أما الثاني فأهميته غير منظورة بشكل مباشر، ألا وهو عالم الروائح.

كان السكون والأصوات، والذنان يؤثران على المشاعر وليس على العقل، يلعبان دوراً هاماً في برمجة السلوك. لقد تشكلت الكلمة مع كل ما تحمله من قوة سحرية خارقة من الأصوات المبهمة التي يطلقها قائد السرب أو القطيع، وكل من يعرف الحيوانات يعرف كم هي غنية بالنبرات الصادرة عنها وكم تؤثر فيمن يسمعها .. مثل مواء القطط أو نباح الكلب أو صهيل الخيل، أما فيما يتعلق بالكلمة، فإن إدراكها يتعلق بدرجة كبيرة

الرائحة كمنظومة

إشارات، تتميز بتأثير

قوي على السلوك،

وقد استطاعت

البرجوازية تكريس

ذلك لخدمتها عبر

اختيار الروائح في

الفنادق والمطارات

والمطاعم.. وحتى في

الأحياء السكنية.

نبيرات الصوت الذي نطقت به، فمن أدى الخدمة العسكرية يعلم ما هو أثر الصوت القيادي أو الأمر، ولابد من التذكير بأن أبرز مؤسسي علم اللسانيات هما العالمان المنحدران من روسيا ياكوسون، وكرويسكوي صاحب مؤلف «أسس علم النطقيات»، حيث أوضح كرويسكي أن علم النطقيات هو ذلك الفرع من اللغة الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الجزء المعنوي – السيمنطقي – الدلالي للغة، وبين الجزء الصوتي لها. لقد تحدثنا عن «الإرهاب السيمنطقي» كأسلوب للسيطرة من حيث اغتيال الكلمات ذات المعاني العميقة المتعددة، أو من حيث تبديل معاني الكلمات، وصولاً لإنتاج لغة جديدة اصطناعية مبسطة (لغة مضادة) .. إضافة لذلك، يحتل علم الأصوات اللغوية مكانة هامة في التأثير على العالم المحيط، وقد كان العالم هايدكر يؤكد أنه: «من أجل اكتشاف الوجود بكل ظواهره الخفية لابد للسامع أن يسلم نفسه بحرية لسلطان الصورة المسموعة لذلك الوجود»، وهناك أبحاث قام بها محللون نفسيون حول الكيفية التي يؤثر بها صوت رجل السياسة على اللاشعور، وكيف انعكس ذلك على الجمهور بعد المناظرات الإذاعية بين كندي ونيكسون في انتخابات عام ١٩٦٠ .

ونراقب اليوم الحملة الواسعة الهادفة لتحريف الأسس الصوتية للغة الروسية عبر الإذاعة والتلفزيون. أما عن تأثير الموسيقى على الوعي فيكفي تذكر تأثير مارش عسكري أو جنائزي، أو تأثير الأغنية الوطنية (قومي أيتها البلاد العظيمة)، أو استعراض فرقة روك أمام جمع من المعجبين .. لنلمس هذه الحقيقة. لقد كتبت ألوف الكتب حول دور الموسيقى في الهيمنة الثقافية مثلها مثل قنوات التأثير الأخرى كالكلمة والحركة والصورة البصرية.

تاثير الرائحة

لنعد الآن إلى ظاهرة أقل وضوحاً من عالم الصوتيات وهي الروائح، حيث يمكن أن نعتبر عدم إعطاء التقدير اللازم للروائح (العطور) بصفتها فرعاً بالغ الخصوصية من الثقافة، أمراً غريباً للغاية. ويكفي أن نتذكر الدور الذي تلعبه العطور كإشارات في أكثر العلاقات الإنسانية حساسية. إن الرائحة كمنظومة إشارات، تتميز بتأثير قوي على السلوك، فحتى سماع الكلمة التي تصف الرائحة تؤثر على مخيلة الإنسان الذي يبدأ بالإحساس بتلك الرائحة، ولهذا السبب يتم استخدام كلمة الرائحة في الاستعارات الأدبية على نطاق واسع، كما أن لغة السياسة تحوي العديد من تلك الاستعارات، بهدف إحداث صدمة نفسية لدى السكان.

لقد طبق الغرب نظرية الروائح على نطاق واسع بهدف تقوية النواة الثقافية للمجتمع، وقُدمت للناس الذين ينتمون لمختلف الفئات الاجتماعية والثقافة الفرعية وجبة غنية من الروائح. وقد قامت قطاعات صناعية ضخمة بتطوير صناعة العطور والمكياجات والتبغ والمشروبات وغير ذلك من الصناعات التي كان للرائحة فيها الدور المفتاحي في انجذاب الإنسان لها، فالمصممون يخططون كيف يجب أن تكون الروائح في الفنادق والمطارات والمطاعم وفي الأحياء السكنية، والشخص الذي كان يحل بالغرب قادماً من الاتحاد السوفييتي، كان أول ما يجذب اهتمامه هو التضاد القائم في عالم الروائح.

الخيار السوفييتي.. وبدء الانهيار
كيف رد المشروع السوفييتي على احتياجات المجتمع المدني الجديد؟

نعتقد أن الطريقة التي اتبعها المشروع السوفييتي بهذا الصدد لم تكن موفقة، إذ كانت تجري المجاهرة بأنه ليست هناك حاجة إلى الصور، وفي حالات أخرى كان يجري تصوير الاحتياج للصور بالفساد والفجور. ومن المستغرب تلك اللامبالاة أو حتى النفور الشديد، الذي قوبل به أبسط احتياجات النساء السوفييتيات للمكياج وغيره من الأشياء ذات الأهمية البالغة لتأمين راحتهن النفسية عبر الإشارات. ولقد انعكس هذا النفور بوضوح في فترة الخمسينات عندما أجريت عدة حملات بهدف استئصال الأشخاص المتأنقين بالزي الحديث. لقد ظهر هؤلاء الأشخاص بادئ الأمر ضمن الطبقات الاجتماعية المتوسطة، فساد الاعتقاد بأن الظاهرة وليدة تلك الفئة الاجتماعية المميزة وصاحبة المراتب. لم يتمكن النظام من إدراك حقيقة الموضوع من حيث بدء بروز ظاهرة اجتماعية جماهيرية مقبلة. والنظام السوفييتي الذي يستطيع تأمين الاحتياجات الحياتية لأجيال الشباب التي ترعرعت في ظروف المدينة الكبيرة كان عبر مضاعفته تلك الحشود من المحرومين، يقود نفسه إلى نهايته المحتومة ويحضر قبره بيده، رغم كل ذلك جرى في النظام السوفييتي بعض المنافذ الخفيفة للضغوطات كالرياضة مثلاً وإن كانت غير كافية. بعض هذه المنافذ تم الوصول إليه اعتماداً على الحُدد كالمسلسلات التلفزيونية التي بوشر بإنتاجها . النجاح الضخم الذي حصده مسلسل(١٧ لحظة من الربيع) كان من الواجب أن ينبه ويحذر القائمين على النظام السوفييتي، فهذا النجاح أظهر بجلاء أن الحشود بحاجة لتناول صور سهلة الإدراك تساعد على ترسيخ الاستقرار.

خلال فترة«الإصلاحات» في روسيا تم إجراء تجربة ضخمة هي (إحلال الإشارة مكان الشيء أو إبدال الأشياء بالإشارات). حيث أجريت هذه التجربة على أشياء ذات أهمية حيائية كبرى (كالمواد الغذائية على سبيل المثال). فأكثر من نصف السكان طالبوا باستبدال الأشياء (المواد الغذائية على مائدة كل منهم) بصورتها (المواد المعروضة على واجهة المحلات). ففي استطلاع للرأي جرى عام ١٩٨٩ تبين أن ٤٦٪ من المثقفين عدواً نجاح البيروسترويكاً مرتبطاً برؤية المواد الغذائية المكدسة في واجهة المتاجر والدكاكين. هذا الجواب يعكس الحاجة للصورة ولواجهة العرض. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الذين أجابوا بتلك الطريقة هم أشخاص جيدو التغذية بشكل عام، ولكن أظهروا أن المهم بالنسبة لهم ليس فقط مادة الاستهلاك، بل صورة تلك المادة التي لا يستطيعون اقتنائها، وفورة المواد الغذائية في الأوجهات العامة لا تعني إطلاقاً توفرها على مائدة الغذاء في المنزل. واليوم، ورغم معاناة كثير من أولئك من سوء التغذية إلا أنهم يكابرون ويرفضون الرجوع إلى الماضي الفقير بالصور ..

الصنمية البضاعية

عندما التحقت بالجامعة كان لايزال بعض الأساتذة يرتدون قمصاناً عسكرية أعيدت خياطتها، وسراويل من الساتان، ولم يكن لديهم إي حاجة للجينز، ولكنها نشأت بعد نحو خمس سنوات، لقد تم اختيار حل سيء للخروج من هذا الوضع، فلم يجر تحديد المشكلة نفسها، ولا دراسة حالتها الحرجة المتأزمة. بعد ذلك تكلموا عن مشكلة أوقات الفراغ، ولكن ذلك لم يكن صلب المشكلة، ومع ذلك فالموضوع لم يتعد مرحلة النقاش فقط .. والسبب الرئيسي يكمن في تأثير المادية المبتذلة التي أفرغت منها كل أفكار ماركس العظيمة عن الصنمية البضاعية، وبقيت فقط الاستنتاجات المبالغ بها عن الاستغلال.



ويجب الاعتراف أن ماركس لم ينه معالجة هذا الموضوع، مع أنه كان يرى المشكلة وحذر منها . إن مصيبتنا لم تكن في الطرق السيئة التي اتبعت في حل المشكلة، بل كانت في عدم إدراك جوهر المشكلة، خاصة عندما جرى النظر إلى الناس الذين يعانون على أنهم متصنعون ويستحقون الازدراء، فهذا ظهرت المعايير الأخلاقية الازدواجية، وظهر الغضب أيضاً. لقد وصل الموضوع إلى اتهام كل من حاول استهلاك ولو شيء من الغذاء الروحي الذي يختلف عن الوجبة الرسمية، بالمنشق عن المجتمع. والمشكلة الأهم أن المعايير المستحسنة رسمياً (من الأفلام والآداب والرقصات)، هي تركيبة حسنة فعلاً، ولكنها في الوقت نفسه لم تعد قادرة على تغطية كل الحاجات الحقيقية والمتنوعة للإنسان. ففي هذا العصر أصبحت تلك التركية والمعايير الرسمية كرهية بالنسبة للكثيرين، وهكذا احتدم الصراع الذي توطن داخل الوعي الجماهيري وجرى تضخيمه إلى أقصى حد، بحيث تحول خلال فترة البيروسترويكاً إلى عنصر هدم أساسي في تحطيم هيمنة النظام السوفييتي.

وبالوقت عينه، نذكر كيف كانت ردة فعل الغرب مغايرة تماماً عند اصطدامه بصراع مماثل، تجلى في حينه بظهور تيارات معادية للثقافة الرأسمالية السائدة في أواخر الستينات، كالهيبين مثلاً.

لقد جند الغرب طاقات ذهنية كبيرة لمعالجة الموضوع، واستطاع شيئاً فشيئاً دمج تلك الثقافة المضادة وجعلها تتكامل مع النواة الثقافية للمجتمع الرأسمالي، وكانت النتيجة أن هيمنة الدولة البرجوازية لم تتزعزع، بل أصبحت أكثر قوة من السابق.

من بين البرامج المدروسة بعناية، وأكثرها تعبيراً، هي سلسلة أفلام رامبو وجيمس بوند، حيث يقوم البطل في كلتا الحالتين - وهو ممن تبدو عليه صفات المنشقين - بالدفاع عن القيم الأساسية لنمط الحياة الأمريكية.

كذلك في سلسلة أفلام رامبو، قام المؤلفون بوضع الثقافة المضادة في خدمة السياسة المحافظة، رامبو الشخص غير الامتتالي ذو خصائل الشمر الطويلة جداً، يواجه الدولة البيروقراطية، أي أنه جرى توظيف كل الصفات الجذابة لتيارات المنشقين في خدمة إيديولوجية يمينية متطرفة، لتحقيق التأثير المطلوب، ولهذا السبب قام الغرب بإنتاج آلاف الأفلام المماثلة التي أغرق بها العالم، والأن يفرق بها روسيا.

بالتأكيد المسألة ليست سهلة، ولا يجوز الانحدار إلى مستوى إنتاج صور ومعايير تحول الإنسان إلى أبله معتوه، وليس المطلوب السماح باستعمال الجنس والعنف والمسرح السياسي الرخيص كما يفعل الغرب.

لنتذكر كيف حذر كاتينا العظيم ديستوفسكي من مغبة ذلك، ولكن بالمقابل لا يجوز التوفير على حساب إمداد الناس بالإشارات، ومن الواضح أنه ما من دولة تستطيع أن تؤمن احتياجات الناس فيها للصور والمعايير الإيجابية بمفردها، لذلك لابد من استيراد الصور والمعايير الإيجابية بطريقة لا تؤثر سلبياً على حضارتنا، فالاحتياطي العالمي لهذه الصور الحضارية ضخم للغاية.

إذا نجونا حالياً، فمهمتنا المستقبلية ستصبح أسهل بكثير، لأن النظام السوفييتي القديم - الاشتراكية التعبوية - قد تهدمت، وطالما تم اقتلاعنا منها بطريقة فظة ومؤلة، فهذا يعني أننا لن نقوم بهدم النظام السوفييتي، بل على العكس تماماً، سنقوم بإعادة تكوينه على صورة جديدة ندرك فيها أن الناس لا يحتاجون إلى البروتين فقط، بل يحتاجون إلى الفيتامينات أيضاً.

■ ■

ربما

الشعر الجديد على قارعة الأوهام

تُصبرُ الذائقة التي تدعي الحداثة، زوراً وبهتاناً، على رفض نصوصٍ شعريةٍ خارجةٍ منَ رجلِ اللحظةِ الراهنةِ بكلِّ حممها، فالنقد الأكاديمي، المعتادُ على السيرِ بالمنقلةِ والفرجار، لا يرضى عن كتابةٍ إلا حين يعيدها إلى مرجعيةٍ محدّدة، هي كل ما سمحت له المقرّراتُ الجامعية بأن يعرفه، أمّا الخوضُ في المجاهيل من أجل تحديد سياق ثقافيٍّ مستجدّ، فتلك ليست بالمهمة التي تهّمه، وكانَ وظيفةُ النقدِ اقتصرَت على التقييمِ بناءً على ما رُسخَ وثبت، لا على أسسٍ يقترحها النص، في ذلك الحوار الحرّ بين (آخرين) يتشكّلان في كل قراءة.

الفنون الجديدة عموماً، والكتابة على وجه الخصوص، خرجت على المرجعيات، فلم يعد بالإمكان القول أن هذا شعر خارج من عيادة فلان، أو معطف علتان.. كما لم يعدَ من الضروري الزّجّ بالمثتبي عند الحديث عن قصيدة مكتوبة في الألفية الثالثة للميلاد، فالواقع فرض سياقات أخرى، حيث باتت مرجعيات الشاعر الجديد أبعد شأواً، بل إنها، لو اضطررنا إلى وضع مرجعيات، فإنها غير شعرية بالدرجة الأولى، فالنصّ الآن، شعريّ أم نثريّ... أم بطيخ، لا يني يمتح من معينات مختلفة ومتباينة، من مفردات العالم الافتراضي الذي يزاحم العالم الواقعي، أو الميديا الحديثة الداخلة بين قشرة ونسيج الواقع، أو حتّى ما هو شعبي في الثقافة..

شخصياً أقول إن التأثير الذي تركته الأغاني العراقية، منذ ناظم الغزالي والزمن الذهبي لسعدون جابر، أو مغنين بمستوى فهد بلان وسميرة توفيق، أو الموسيقى الشعبية من ربابة ويرغول وقرية وشبابية، أو نجوم السينما والغناء والرياضة، أو الإعلانات التجارية وألعاب الكمبيوتر... إلخ، لا تقل في حجمها وشدّتها وقوّتها عن التأثير الذي تركه رواد الحداثة الشعرية، الأولى والثانية على حدّ سواء، هذا إذا لم نقل تفوقها، بل إن اللغة التي يمكن أن تبدو «مقرفة» و«شوارعية» هي انقلاب على مفهوم قدسية لغة الشعر التي باتت في عداد المقدسات.

ما يطلبه الشعر الجديد هو تلويث اللغة بفيروسات الحياة، وجعلها (اللغة) مجرد وسيلة لا هدفاً.. كيف يمكن لشخص يعيش في غرفة على السطح، في حيّ مخالفات، أن يكتب دون أن يتخلّل أسن المياه المالحة النصّ كما تخلّل في المياه العذبة من قبل؟؟ هل سيكون ذلك الشخص صادقاً فيما لو استعار عالماً مقلى ومنقى، فقط ليرضي فكرة «الشاعر الفحل» التي لا يزال النقد (البائس) يستخدمها رغم كل الأطروحات التي أفنت حيوات نقاد ما بعد الحداثة؟؟

مهما قال النقاد الخشبيون، مهما كانت الذائقة الفنيّة متراجعة، يبقى مصير الكتابة الشعرية الجديدة هو أن تُكتب وحسب..

■ **رائد وحش**

raedwahash@kassioun.org

حقيقة السلوك العنفي للكيان الإرهابي



والأمثلة القريبة للمشهد العنفي (لإسرائيل) هي غزة حيث يندرج العدوان الذي جرى ضمن تطور خطير وغير مسبوق في مشهد الصراع العربي الصهيوني إذ هي الحرب الأولى بمعنى الحرب بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال في الداخل، أما تداعيات العدوان عربيا فتوضح لنا أن القضية الفلسطينية لم تكن يوما من الأيام قضية الأنظمة بل هي قضية الشعوب بها . غزة حصينة وعزيزة ومنيعه ومستعصية فقد كانت منذ أن أسسها الكنعانيون باسمها المتواتر عبر الحضارات، هي غزة الكنعانيين في الألف الثالثة قبل الميلاد و(غزاتوه) تحتمس الثالث ١٤٤١/ ١٥٠١ ق م ، ومدفن كنز(تنبيز) الفارسي، وقبر هاشم جد رسول الله (ص) ومسقط رأس الإمام الشافعي، وهي حصينة بأبوابها التاريخية الأربع:«ميماس – عسقلان – الخليل – الداروم»، فقد استعصت على كل الغزاة وأخذت اسمها من منعتها على الغزاة، فكانت من أقدم مدن العالم حفاظا على اسمها، واتخذت من طائر العنقاء شعارا لها لأنها طوت كل الحضارات: الفرعونية، والآشورية والفارسية واليونانية والرومانية ثم قامت من رماد كل الحروب، فكيف للصهيونية العابرة بلا عنوان كالسراب والوهم بهذه المستعصية التاريخية غزة؟ كما يبرز من مفرزات وتداعيات هذه الحرب الخائبة على غزة أن استحالة التراجع عن الحق قائمة كلما مضى العدو بغطرسته واستحالة السلام مع هذا العدو قائمة مادام شلال الدم العربي ينزف، ولن ينمو تيار الخيانة والتخاذل لأنه مرهون بنزوات فردية ولا بشكل حالة ديمومة. ■■

فعاليتها لأنها جزء من كيانه وطبيعته، ولا مبرر لوجوده غير الحرب، ولذلك لا يمكنه أن يحقق السلام. وعلى النقيض من هذا الفهم التقليدي العربي للعدوانية الصهيونية يبرز أصحاب رأي مخالف تماما لمشاريع يهوه الاستيطانية فيرى الدكتور عبد الوهاب المسيري المتخصص بالشؤون اليهودية، ومؤلف كتاب «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية» أن الصهيونية جزء من التشكيل الاستعماري الغربي، فاللوبي الصهيوني وإمكانياته الإعلامية والاقتصادية ويقول:«هي أداة الغرب الرخيصة:دولة وظيفية عميلة للولايات المتحدة تؤدي كل ما يوكل إليها من مهام، تشبه العلاقة بين بريطانيا والمستوطنين الإنجليز في روديسيا . فقوة الحركة الصهيونية تنبع من أنها تخدم المصالح الأميركية، وهكذا يجب أن يفهم سرّ سطوة الإعلام الصهيوني، وسر نفوذ اللوبي الصهيوني. فالحركة الصهيونية ليست جزءا من التاريخ اليهودي، ولا هي جزء من التوراة والتلمود. وإنما هي جزء من تاريخ الإمبريالية الغربية، فهي الحل الاستعماري للمسألة اليهودية. وقد ظهرت في بداية الأمر بين مفكرين استعماريين غير يهود، ثم تنبأها بعض المثقفين اليهود من شرق أوروبا ووسطها».

المصدر الآخر من مصادر العنف الصهيوني يشكله الأدب أحد أهم مرتكزات ومصادر الثقافة العنفيه لهم، وهناك علاقة جدلية بين الأدب والفكر الاستراتيجي حيث كل منهما يتكامل ويتقاطع مع الآخر ويرفده وينفس الوقت ينتجه ويجمع الباحثون على أن الكتب التي تشكل المصادر الأساسية للأدب الصهيوني هي كتب العقيدة اليهودية، وفي مقدمتها العهد القديم «التوراة، الأنبياء، والمكتوبات» وكتب الشرائع والمفسرين من الحاخامات كالتلمود «المشنا والجمارا والمدراش والهالاخا والهاجادا»، بما تتضمنه من أصول للمعتقد اليهودي، والأحكام والنصوص التاريخية والأخلاقية، وقوانين اليهود السياسية والمدنية والدينية، وهذه كلها تمثل المصدر الأول من مصادر الأدب الصهيوني .وهذه الكتب والمراجع شكّلت دائماً الإطار العامّ الثابت لليهودية كمعتقد، فضلا عن مؤلفات مؤسسي الصهيونية الأوائل، موسى هس (١٨١٢م – ١٨٧٥م) بنسكر (١٨٢١م – ١٨٩١م) هرتزل (١٨٦٠م – ١٩٠٤م)،أحد هاعام (١٨٥٦م – ١٩٢٧م)أهرون دافيد جوردون (١٨٥٦م – ١٩٢٢م) ، فلاديمير جابوتنسكي (١٨٨٠م – ١٩٤٠م .ومن نماذج الأدب الصهيوني الداعي إلى العنف والقتل قصيدة للشاعر الصهيوني «يوناثان جيفن» بعنوان «عدت من إجازتي»، يقول في مطلعها «لو كنت قائداً لجيشنا العظيم/ لزرعت الموت والدمار/ في كل المزارع والشوارع/ في كل المساجد والكنائس»، وتتجسد الثقافة العنفيه في الرواية والقصة والسينما والمسرح و الإعلام .

نهب الآخر / النوم



وعليه أنا لأفرح كثيراً بعبارة أحلام سعيدة، كما لا لا يسوؤني إذا قرأت بين سطور أحدهم: أحلام تعيسة، قد يكون في هذا مبالغه، أو ليسمه أعدائي كذباً، فلا بطولة في قول أقوله، بل إن هذا الشعور يقلقني في أحايين كثيرة، يخيّل إلي أنني في هذه النادرة من حياتي أخدم الآخر (الناهب)، أقدم له ما يشاء مطمئناً مع معرفتي بخساراتي وما سأفقد من أشياء عزيزة ففي اللحظة التي تموت فيها حواسي مؤقتاً، وتستسلم لبئر عميق، بئر (يوسفات) كثر، أنهر تفكيرني عن حماقة، يراها الآخر حماقة، حسب تعريفه من قاموس معان يخدمه فقط، أو مغامرة تخرجني ولو للحظات من عنق الزجاجة إلى الفسيح الذي عادة يوزع هداياه وفضائله، على الذين يرمون فيه مصادفة أو برغبة متعمدة.

أمشي وأراني بأرجل تطأ بحيرة ألوان، تعبر على بياض يمتد إلى نهاية النظر، أتعثر بظلي، وأنظر خلفي لأعد كم قدماً تركت خلفي، تشكل ما يمكن تسميته خريطة أو مايشبه أناساً أردت تركهم، أعرف أنني أحلم، فاشتمة (الحلم) في أدق خصوصياته، فقط لأعلم الحاسة المرتخية المتكاسلة، أن ما يحدث وما سيحدث هو في مساحة أخرى (المستقبل) غير المشغولة حقيقة من الحياة، لأن الطبيعي وحسب اللغة المحيطة بي كأني جزيرة أو شبه جزيرة، هذا يريح قليلاً في حالة شبه الجزيرة، التفكير الخارج مني هذا،

◀ **محمد السمّوري**

يُداول في الأوساط الفكرية والسياسية والإعلامية العربية رأيان لحقيقة العنف الصهيوني وأسبابه ومصادره باعتبار (إسرائيل) أصبحت أنموذجاً للكيان الإرهابي تمارسه ثقافة وسلوكا يوميا، وهذان الرأيان أحدهما تقليدي يفسر الأمر بحروب يهوه وتعطشه للدماء ويعتمد أصحاب هذا الرأي وهم كثرة على مقولة أن (إسرائيل) هي كيان منتج للعنف بحكم طبيعته وتكوينه البنيوي..

وقد جاء في أساطير التوراة«إذا لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين يستبقون، فهم أشواكاً في أعينكم ومناخس في جوانبكم، ويضابقونكم على الأرض التي أنتم ساكنون فيها». ويحاول المؤرخون (الإسرائيليون) والقادة الصهاينة استقراء التجارب الحربية من نصوص التوراة من أجل غرس روح القتال في نفوس الجنود اليهود، وبيان قدرة (إسرائيل) في الماضي والحاضر والمستقبل على شن الحملات الناجحة. ويؤكدون باستمرار على أن ضخامة الجيش وكثرته ليست هي العامل الأول في إحراز النجاح، بل الروح الهجومية العالية والقدرة على تحقيق المفاجأة من حيث وقت ومكان وأسلوب شن الهجوم. يقول ابن غوريون:«...إن كل تاريخ (إسرائيل) القيم يرويه لنا الكتاب المقدس إن هو بالدرجة الأولى إلا تاريخ (إسرائيل) العسكري. لقد حارب اليهود الأوائل الآشوريين البابليين والمصريين والعموريين والفرس والإغريق والرومان. وحين هزموا على يد فيالق تيتوس بعد معركة بائسة أثروا أن يقتلوا أنفسهم في مسعدة رمزاً لإرادتها، فالיום يقسم الجنود يمين الولاء فوق قلعة مسعدة وهم يرددون لن تسقط مسعدة مرة أخرى». وترسيخاً لهذا الفكر العسكري بذل المؤرخون العسكريون (الإسرائيليون) عناية جهدهم لإخراج ما أسموه بالتاريخ العسكري اليهودي، وذهبوا يربطون بين معارك العبرانيين في الماضي السحيق وحروب (إسرائيل) في الزمن الحديث ليقتنعوا أنفسهم قبل غيرهم بأنهم أصحاب مهمة إلهية، إنهم يعيشون حالة حرب دائمة. والمجتمع (الإسرائيلي) تكتة عسكرية، تُعطى فيها القيم العسكرية وعلى رأسها تمجيد القوة وتبرير العدوان المقام الأول، لكون العربي دائماً هو العدو. ووصلت ببعض الجنود الصهاينة في انتفاضة الأقصى أن يطبعوا على قمصانهم عبارة «ولدنا لنقتل»«born to kill»، إنهم يشنون الحرب دائماً على الأطفال والنساء والشيوخ، ويؤمنون أن هذا جزء من واجبهم الديني، يفهمهم الخاص للدين وكيانهم مضطر ليشن بين حين وآخر الحرب على الجوار، بذرائع كثيرة، ليحقق وجوده، لأنه وجود عسكري مغتصب قاتل، ولا بد للوجود العسكري أن يمارس

العدد الأول من مجلة «جسور»:

الترجمة جسراً ثقافياً نحو الآخر



صدر عن الهيئة العامة للكتاب، العدد الأول من مجلة «جسور»، وهي مجلة فصلية تعنى بالترجمة ونظرياتها ودراساتها، وتعدّ أول مجلة متخصصة في هذا المجال على الصعيد العربي.

وقد جاء في افتتاحية العدد التي كتبها المترجم المعروف ورئيس تحرير المجلة تأثريديب: «إن مجلتنا هذه تأتي لتشكّل تعبيراً عن تصاعد درجات الوعي النظري بالترجمة، ومحاولة لدفع هذا التصاعد قدماً في الوقت ذاته، فقد اشادت حركة الترجمة وتعددت مشروعاتها وتنوعت مجالاتها، دون أن يكون ثمة في الثقافة العربية المعاصرة دورية متخصصة لعلوم الترجمة»

وقد جاء محتوى المجلة مقسماً على أربعة محاور، حوى أولها ملف العدد الذي جاء بعنوان «الترجمة: تراث وأفاق»، وقد صدرَ ببحث للناقد

الأدبي جابر عصفور تحت عنوان «نحو مشروع قومي للترجمة». تبعته أربعة بحوث عن الترجمة لكتاب عالمين.

أما المحور الثاني «جسر النفائس» فقد حوى نصاً تراثياً هو الليلة الثامنة من كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، التي يروي فيها حكاية المناظرة الشهيرة بين النحوي المشهور أبي سعيد السيرا في والمنطقي متى بن يونس، وقد حملت المناظرة معلومات مهمة عن الترجمة في ذلك العصر. كما وردت في المحور ترجمة لنص مهم للمصلح الديني الألماني مارتن لوتر بعنوان «رسالة مفتوحة عن الترجمة» يتحدّث فيه عن آرائه في ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات الأوروبية التي تعتبر من أهم الأحداث في تاريخ الترجمة.

وقد حوى المحور الثالث «جسور الإبداع» عدة نصوص نقدية مترجمة عن الأديب الفرنسي جان ماري لوكليزيو، الحائز على جائزة نوبل في الآداب لعام ٢٠٠٨.

ووردت في المحور الرابع والأخير «جسور الألفة» عدة مراجعات لكتب مختصة بالترجمة كتابي «التأويل ولغة الترجمة» للدكتور عمر شيخ الشباب، و« جواهر الترجمة» لثيو هرمانز.

قاسيون 2009

اعلن قاسيون عن استمرار حملة الاشتراكات لعام 2009

قيمة الاشتراك السنوي (400) لـس

قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار.



يبدو غير مفهوم أن لا يقدم عشيقها السابق هذه المعلومة للمحكمة ولسبب بسيط هو الحفاظ على سرية علاقتهما في الماضي، تترك شमित لعشيقها مدخراتها القليلة ليسلمها لابنة إحدى الضحايا وليطلب لها الغفران، والذي قد يكون قبوله بمثابة الخيانة بالنسبة للمتاجرين بالهولوكست. ■■

أبناء جيلها . تنتحر هانا في السجن الذي دخلته لذنّب لم تقترفه، إذ تعترف بأنّها من كتبت التقرير الخاص بمجزرة النساء اليهوديات (التي نتجت عن حريق غير متعمد، وإن كانت الحارسات قد رفضن فتح البوابات لأنهن ووفق منطقهن لم يتلقين أوامر بذلك). وترفض القول أنها أمية فيما

الأمريكي وهو الأمر الذي من شأنه أن يغير من نتائج الحرب، لكن هذه الحفنة من (الأبطال) حسب الفيلم تقاوم القيام بهذه المهمة رغم قدرتها على ذلك، وبهذا ينقذ هؤلاء الإنسانية، وهم سينجون من الموت إثر هزيمة الجيش الألماني، إن صورة اليهودي العبقري، والأخلاقي الصلّب في الفيلم تذكرنا بـ «قائمة شيندلر» أيضاً. هذا العام يقحم فيلم «القارئ» للمخرج البريطاني ستيفن دالدرى، (والذي حازت بطلته كيت وينسلت على أوسكار أفضل ممثلة) قضية الهولوكوست، فبعد سرد أخذ لقصة حب سرية بين فتى في الـ ١٥ ، وامرأة ثلاثينية، تحتل القراءة والأدب جزءاً هاماً منها، إذ يقرأ الشاب الكتب للمرأة الأمية قبل كل ممارسة للحب، ويجري ربط لذلك بموضوعة السرية في الأدب الغربي وسجّرها، نكتشف لاحقاً أن هذه المرأة التي تعيش نوعاً من التخفي ليست سوى حارسة سابقة في معسكر «أوشفيتس»، وهنا يركب على الفيلم فيلم آخر، رغم وجود بعض العناصر الدرامية التي قد تربط بين جزئيه، فنشاهد جلسات محاكمة طويلة للبطلة هانا شमित، ونقاشات بين طلاب حقوق (منهم الشاب نفسه) وأستاذهم عن المسؤولية الأخلاقية. رغم ذلك كان الفيلم عرضة لانتقادات واسعة، لأنه قدم صورة إنسانية لهذه المرأة، وحاول أن يبرر ما فعلته بكونها كانت مكروهة كالعديد من

الفيلم إلى قضية تتجاوز كونه عملاً فنياً، والفيلم الذي يتحدث عن أوسكار شيندلر رجل الأعمال الألماني الذي أنقذ آلاف اليهود من معسكرات الموت (وشيندلر شخصية حقيقية)، خرج منه مشروع «شوا» للتاريخ الشفهي الذي سجل آلاف الشهادات للناجين من المحرقة، وهذه المادة تم تداولها بشكل واسع عبر العالم، وفي فيلم تسجيلي أنتجه سبيلبرغ ليكون مرافقاً لـ «شيندلر»، يطالب المخرج الأمريكي أن لا نسمع بعد اليوم بحدوث أعمال مروعة من هذا النوع، ويعرض صورا لرواندا والبوسنة، لكن لا ترد أية إشارة لفلسطين، المفترض أن يتذكرها أوتوماتيكياً من يتحدث عن اليهود . سبيلبرغ سيعود في فيلمه «ميونخ» ٢٠٠٥ ليدعي تقديم رؤية متوازنة للصراع، دون أن يعطي لمحرقة الشعب الفلسطيني (النكبة) الحيز الذي تستحقه. السنة الماضية فاز الفيلم النمساوي «الزيفون» للمخرج ستيفان روزوتسكي بأوسكار أفضل فيلم أجنبي، والفيلم يصور تجربة مجموعة من اليهود الخبراء في تزوير العملة، في معسكرات الاعتقال النازية، حيث استفاد منهم الرايخ الثالث لتدمير الاقتصاد البريطاني عبر تزوير الجنيه الإسترليني، كما مولت هذه الجنيحات المزورة جانباً من الأعمال الحربية حسب الفيلم الذي يزعم استاده إلى وقائع حقيقية، وفي المرحلة الأخيرة من الفيلم يكلف المزيّفون بتزوير الدولار

◀ منار ديب

رأى وزير خارجية بريطانيا الصهيوني (ولا نصفه بالصهيوني بسبب كونه يهودياً) ديفيد ميليباند أن تشبيه المحرقة الإسرائيلية في غزة بالهولوكوست هو مبالغة، ولسنا هنا في موضع المقارنة بين الحدثين، لكن تصريح الوزير البريطاني، يشير إلى طريقة غربية في النظر إلى الهولوكوست كجالة استثنائية لم تصب شعباً آخر، وإلى رغبة بتقديس وتزييه هذه الحالة وعدم مقارنتها بأي شيء، حتى ما يحضر بالذهن بشكل فوري، أي ما يعانيه ضحايا من يسمون بضحايا المحرقة. وقبل أيام طردت الأرجنتين القس البريطاني وليامسون لأنه شكك في رواية غرف الغاز النازية، ورأى أن هناك مبالغة في تقدير عدد الضحايا اليهود في معسكرات الاعتقال. ورغم أن العرب والفلسطينيين ليسوا طرفاً في الجدل حول الهولوكوست، وليسوا من صنعوه ولا هم المجرمون على دفع أثمانه، إلا أن هذا الخطاب الإنساني المتباكي على الهولوكوست، لا يزال إلى اليوم فاعلاً، ويخترق الأعمال الفنية، فيما تنعدم أي إشارة إلى جروح ساخنة كالجرح الفلسطيني. حين أنجز ستيفن سبيلبرغ الملتزم بإخلاص بدولة إسرائيل، فيلمه الشهير «قائمة شيندلر» ١٩٩٣، حظي بتكريم لم يسبق له مثيل (أكبر عدد من جوائز الأوسكار ١٩٩٤)، وتحول

«تشكيل 2009» يحط رحاله في القامشلي

◀ رضوان محمد . القامشلي

ضمن فعاليات مكتب الشباب المنطقي للحزب الشيوعي السوري، وبالتعاون مع فرع اتحاد الشباب الديمقراطي السوري افتتح معرض للفن التشكيلي بعنوان :«تشكيل ٢٠٠٩»، يوم الخميس ٢٦\٢\٢٠٠٩ في الساعة السادسة مساءً، في مكتب اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري الكائن في مدينة القامشلي – مساكن النقل البري، شارك فيه مجموعة من الفنانين التشكيليين، من معظم المحافظات السورية وهم: أمينة هورو، سوسن جهماني، عفاف يونس، أسامة نصار، محمود داوود، روناك أحمد، محمد علوش، صلاح سايس، فيصل نويران، دلداز فلمز، فرهاد خليل، كولوز سليمان، مامو، بالومي حربا .. هذا وقد حضر المعرض جمهور غفير، كما حضره ممثلو القوى السياسية الوطنية والعديد من المثقفين والمهتمين في المدينة، ويذكر أن هذا المعرض الجوال يأتي القامشلي كمحطة ثانية له خلال جولته المقررة في المحافظات السورية. بعد المحطة الأولى في حلب، ومن ثم السويداء... إلخ.

نحن جنود الحراسة

◀ خليل صويلح

حفنة من الروائيين السوريين حجزوا الباص ذهاباً وإياباً، ولم يسمحوا لركاب غرباء أو جدد الصعود إلى الحافلة. كان خط سيرهم واضحاً، حتى أن سائق الباص لم يعد بحاجة فعلية للانتباه إلى الحفر والمطبات. محطة الانطلاق كان اسمها محطة العنمايين، وفي العامية «العصملي» أو سفيررلك، وسيتوقف الباص بالتأكيد عند محطة الممالك لتحية الظاهر بيبرس للتزود بالوقود، وقد يتوقف لمحكمة تيمورلنك. الانتداب الفرنسي له حصة في الرحلة، قبل أن يتوقف الهوب هوب عند فلسطين لإنعاش المسافرين ربما بكوب عصير من برتقال يافا، وقد ينكش أحدهم أسنانه بفطيرة من محلات الـ«٦٧» أو سوبر ماركت السجن السياسي.

كان التاريخ يتجول في تخوم النصوص بإعادة إنتاج أسماء الأبطال على نحو آخر، أو ما أسميه «فيأغرا التاريخ». هكذا حفظنا الدرس جيداً، ولم نتمكن العد إلى العشرة.

هذا يكفي، ففي سلسلة الترتب الروائية لدينا

لواء وكولونيل ورائد، فما حاجتكم إلى جنود الحراسة؟

نحن جنود الحراسة بالطبع، أو المناوبون الليليون ، أو الأغرار، بانتظار كلمة السر كي لا يتعجر اللغم بين أقدامنا .

لا اعتراف جدياً وصريحاً بجبل جديد في الرواية السورية، على العكس تماماً، هناك إقصاء علني من الكهنة الكبار، واتهامات بتخريب الرواية. هناك أيضاً محاولات لتصليح الباص المعطل بإضافة عبارات من نوع«لا تسرع يا بابا نحن بانتظارك». نحن إذا، من خطف الباص واحتل مقود السائق المتهور والطائش الذي حصل على رخصة سوق مزورة، فأثار هلع المارة .

الاتهامات التي تطل الروائيين الجدد من نوع اقتحام المحرمات من أجل الشهرة والترجمة إلى اللغات الأخرى، والخفة واستعارة سرديات الآخر، هي في حقيقتها، محاولة لإزاحة هؤلاء الروائيين من الواجهة، وحين تنتفي هذه التهمة، هناك قائمة أخرى جاهزة: إنه جيل ركيك يخطئ بقواعد النحو والصرف، و يكتب عن الجنس بإبحاء من سفارات أجنبية«كولونيل روائي وجه لي شخصياً هذه التهمة في إحدى الصحف

المحلية»، وآخر حذر من إقجام أدب غرف النوم في الروايات، وسمح مشكوراً بالتجول بالبيجاما بين الصالون والمطبخ، وثالثة ميّزت ما كتبه عن بنات جيلها، بأنها تكتب أدباً، أما الأخريات فيكتبن قلة أدب .

في الواقع إن هؤلاء الكهنة، وربما البرابرة، كما أشتي أن اسميهم، انتبهوا إلى أن البساط يسحب من تحتهم، بعد أن استهلكوا التاريخ القديم وحقة الانقلابات، وفساد السلطة، والبوليس السري، فأضافوا إلى نصوصهم الجديدة بعض المشهيات، مثل الموبايل والبريد الإلكتروني والأسماء الحقيقية للشوارع والمقاهي والساحات، قبل ذلك كانوا يلتقون تخييلياً في مقهى «الوردة البيضاء» مثلاً .

التجوال في شوارع اليوم بكل تناقضاتها وخشونتها وصخبها، ظل يمنأى عن اهتمامات الجيل الروائي المكسّر، وكذلك من يطمح للشعرية وختم المختار، وحتى حين قارب بعضهم «الآن هنا» اشتبك مع هذه التحولات بحساسية قديمة وسرديات تقليدية، لم تمكن هذه النصوص من مراودة اللحظة الراهنة كما ينبغي.

في رواياتي الأربع، استخدمت ضمير المتكلم، وإذا بالسهام ترشق نحوي من كل الجهات، على اعتبار أنني أكتب سيرة ذاتية، وأخذ بعضهم بمحاكمتي كمؤلف، نيابة عما تركته شخصياتي من حماقات غرامية وعلاقات عشوائية ومحاولة تحطيم بنى السرد الناتم، خصوصاً أن الراوي في روايتي الأخيرة «زهور وسارة وناريمان»، كان يحمل اسم «خليل» كنوع من النكاية، حتى أن نافذا وروائياً مرموقاً كتب غامزاً «فحل الرواية السورية». كأن إعادة الاعتبار إلى ضمير المتكلم على حساب ضمير الغائب، رغبة ممنوعة، فإعلاء شأن الذات منطقة محرمة في ظل ثقافة الجموع والزي الموحد .

أنت تتكلم عن رواية سورية جديدة؟ هذا يعني أنك هتكت قانون الطوارئ. من أنت كي تتجاوز الحدود من دون جواز سفر؟

في الواقع هناك من بدأ يعترف بوجود مثل هذه الرواية، عربياً على الأقل، بدليل أن دور النشر العربية بدأت تهتم بالرواية السورية الجديدة، أما محلياً، فإن الاعتراف بها نقدياً، يشبه تجرّع زيت الخروع. ■■

وجه

فاضل حسون:

خريطة وجدانية الفرات



«على كيفك.. على كيفك/ تزعل ترضى على كيفك/ قلبي عندك ضيف/ حبيبي توصى

بضيئك/ على كيفك تجي وتروح/ تتدلل يا بعد الروح/ كثرن علي الجروح/ وما رحم ساعة سيفك»...

لعل كثيرين منا يتذكرون هذا المقطع، كما سواه، مما غنته الفنانة أمل عرفة في مسلسل «خان الحرير»، لكن أغلب هؤلاء لا يعرفون أن هذه الكلمات الشجية مما جادت به قريحة الشاعر الفراتي الحساس فاضل حسون!

وفاضل حسون، أبو سلام، المولود في ديرالزور (١٩٦٣)، كتب العديد من الأغاني لمسلسلات نعرفها، كبعض أغاني مسلسل «فنان الدم»، أو شارة مسلسل «خلف القضبان» و«النعيان» (لحنهما الموسيقي طاهر مامللي). كما أنه أصدر مجموعة شعرية هي «لا»، ويعد حالياً لإصدار الثانية.

يضحك الشاعر من المصير الذي وصلت إليه الأغنية الفراتية، فحضارة الفرات التي أعطت أبناءها موروثاً هائلاً، يجمع البساطة والعمق، على وجه العموم تقابل بالنكران... رغم أن «فنانين كثيرين استفادوا من ثرات الفرات، من المؤسف أن أغانيهم لم تصنف فراتية، وإنما اعتبرت بدوية»، لذا فهو يبحث في الأغنية الفراتية، منذ سنوات، وجل همه أن يوصلها «إلى مداها الحقيقي»، وقريباً سيفني مطربون كبار شيئاً من هذا المشروع.

ما يقلق حسون هو غياب هوية الأغنية السورية التي كان يمثلها فهد بلان ونجيب السراج.. فلم يظهر مشروع ثقافي وطني جاد يأخذ على عاتقه هذا الهم، وإن قلنا له: «وماذا عن مهرجان الأغنية السورية؟» سيقول: «لم تخرج عن هذا المهرجان، رغم مسيرته الطويلة نسبياً، سوى أغنية أو أغنيتين، بعكس «خان الحرير» الذي ترك أثراً لا ينسى عند جميع الناس»..

فاضل حسون يعيش من أجل حلم الأغنية السورية، وهذا الحلم وحده يكفي ليستمر في رسم معالم الخريطة الوجدانية لمنطقة الفرات. ■■